وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة بلحاج بوشعيب –عين تموشنت

كلية الآداب واللغات والعلوم الاجتماعية

قسم العلوم الاجتماعية

مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر في علم الاجتماع

تخصص: علم الاجتماع عمل والتنظيم

مساهمة القطاع غير الرسمي في خلق فرص عمل (المشاريع المنزلية المصغرة) "نموذجا"

- دراسة ميدانية بولاية عين تموشنت -

من إعداد الطالبين:

- بن ختو فارس

- عبدة فيصل

تحت إشراف الأستاذة:

د. قناوي يمينة

تاريخ المناقشة 06/21 / 2025

تمت المناقشة علنا امام اللجنة المكونة من:

الإسم واللقب	الرتبة	الصفة
- د. حاج عمر فاطمة	أستاذ محاضر - ب	رئيسا
- د. قناوي يمينة	أستاذ محاضر - ب	مشرفا ومقررا
- د. بوربعين وهيبة	أستاذ محاضر - أ	مناقشا

السنة الجامعية: 2025/2024

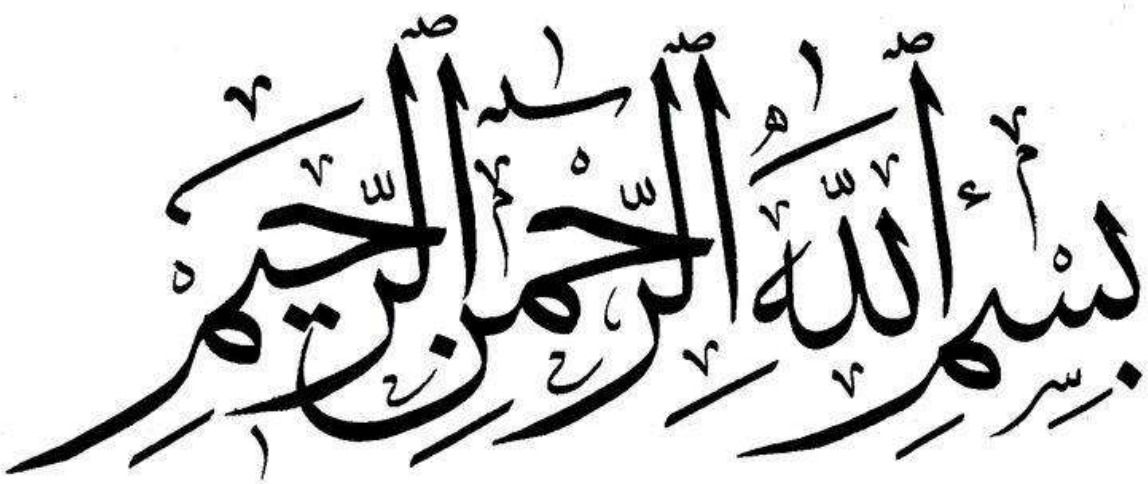
بسم الله الرحمن الرحيم

شكر وتقدير

اللهم لك الحمد حتى ترضى ولك الحمد اذا رضيت ولك الحمد بعد الرضا ولك الحمد على كل حال.

الحمد لله والشكر له على فضله وتوفيقه لنا لإنجاز هذا العمل

نتقدم بأسمى معاني التقدير وجزيل الشكر وأرقى معاني الامتنان الى الأستاذة المشرفة **" قناوي يمينة "** على كل ما قدمته لنا من نصائح وتوجيهات حرصا منها على انجاز هذا البحث ، نسأل الله ان يجعلها في ميزان حسناتها.

وكل تحية والاحترام الى كل من ساعدنا في انجاز هذا البحث سواء من قريب او من بعيد ، والى جميع الأساتذة الذين قاموا بتدريسنا طيلة السنوات الجامعية.

اهداء

الى من كانوا لنا سندا وعونا في رحلتنا العلمية ، الى من قدموا لنا الدعم والمساندة حتى بلوغ هذا الإنجاز ، نتقدم نحن بكل اعتزاز وتقدير، بالشكر والعرفان لعائلاتنا وأصدقائنا وأساتذتنا الكرام ، ولكل من ساعدنا في إنجاز هذه المذكرة.

الفهرس

الفهرس

شكر و تقدير

إهدا

قائمة الجداول والاشكال

مقدمة عامة.....أ-ب

الفصل الأول:المدخل المنهجي للبحث

1- عرض الدراسات السابقة.....2
2- الاشكالية.....6
3- فرضيات الدراسة.....7
4- المقاربة النظرية.....8
5- تحديد المفاهيم الإجرائية.....11
6- أهمية البحث.....12
7- أهداف البحث.....13
8- أسباب اختيار الموضوع.....13
9- صعوبات البحث.....13

الفصل الثاني: الاطار المفاهيمي حول القطاع غير الرسمي

تمهيد.....15

1- مفهوم القطاع غير الرسمي.....16
1-1- تعريف القطاع غير الرسمي.....16
1-2- خصائص القطاع غير الرسمي.....17
1-3- أسباب ظهور القطاع غير الرسمي.....18
1-4- اثار القطاع غير الرسمي.....20
1-5- اهمية واهداف القطاع غير الرسمي.....21
2- القطاع غير الرسمي في الجزائر.....22
2-1- نشأة القطاع غير الرسمي في الجزائر.....22
2-2- اسباب نمو وانتشار القطاع غير الرسمي في الجزائر:.....23

2-3- حجم العمالة غير الرسمية في الجزائر: 25
2-4- دور المشاريع المنزلية المصغرة في خلق فرص عمل في الجزائر 27
خاتمة الفصل.....30

الفصل الثالث: مفهوم العمل والبطالة في السياق السوسيولوجي

تمهيد 32

1- ماهية العمل.....33
1-1- مفهوم العمل.....33
1-2- خصائص العمل.....34
1-3- أهداف العمل 35
1-4- أثار العمل على الفرد والمجتمع.....36
1-5- أنماط العمل.....37
2- ماهية البطالة.....39
2-1- تعريف البطالة 39
2-2- مشكلة البطالة 40
2-3 أنواع البطالة.....41

2-4- أبعاد البطالة 43
2-5- أسباب البطالة 45
تتمثل أسباب البطالة في مايلي: 45
2-6- اثار البطالة 46
2-7- علاقة العمل بالبطالة.....47
خاتمة الفصل.....49

الفصل الرابع: الجانب الميداني

يتمهيد 51

اولا: الاجراءات المنهجية للدراسة.....52
1- الدراسة الإستطلاعية.....52
2- مجالات الدراسة.....53

3- العينة.....54
4- خصائص عينة الدراسة.....55
5- المنهج المستخدم.....59
6- أدوات جمع البيانات.....59
ثانيا: مناقشة النتائج.....60
1- تحليل البيانات على ضوء الفرضيات.....60
المحور الاول: بداية وفكرة المشروع.....60
المحور الثاني: تحديات وعوائق التنفيذ.....64
المحور الثالث: دور المشاريع المنزلية المصغرة في الحد من البطالة.....67
المحور الرابع: مستقبل المشروع وتأثيره الاقتصادي والاجتماعي.....73
المحور الخامس: الأفاق والطموحات.....76
2- إثبات الفرضيات.....80
3- نتائج البحث.....81
خاتمة الفصل.....82
خاتمة عامة.....84
قائمة المصادر والمراجع
قائمة الاعلام
الملاحق
ملخص الدراسة

قائمة الجداول والأشكال

قائمة الجداول

العنوان	الصفحة
الجدول(01): يمثل توزيع افراد العينة حسب متغير الجنس	56
الجدول (02): يوضح توزيع افراد العينة حسب متغير السن	56
الجدول(03): يوضح توزيع افراد العينة حسب متغير مدة البطالة	57
الجدول (04): يوضح توزيع افراد العينة حسب متغير المستوى التعليمي	58
الجدول (05): توزيع العينة حسب متغير الحالة المدنية	58
الجدول (06): توزيع العينة حسب نوع المشروع المنزلي	59

قائمة الأشكال

رقم الشكل	عنوان الشكل	الصفحة
01	تطور مستويات التشغيل في القطاع غير الرسمي	26
02	سلم الحاجات	72

مقدمة عامة

مقدمة عامة

في ظل التحديات والأزمات الإجتماعية التي نواجهها في وقتنا الحالي ، يبرز القطاع غير الرسمي والمشاريع المنزلية المصغرة كحلول عملية مهمة لتوفير سبل العيش للكثير من الأفراد والأسر ، إذ يتميز هذا القطاع بالمرونة والقدرة على التكيف مع الظروف المتغيرة ، فنجده يشمل على مجموعة واسعة من الأنشطة إقتصادية وإجتماعية التي تتم خارج الأطر القانونية الرسمية ، ومع تزايد معدلات البطالة وتراجع فرص العمل في القطاع الرسمي ، برزت المشاريع المنزلية المصغرة كخيار بديل يساعد الأفراد على خلق مصادر دخل ذاتية ، من خلال تنوعها في الانتاج اليدوي وتقديم خدمات متعددة ، ويكمن دورها في توفير فرص عمل للأشخاص البطالين ، ورغم أن هذه المشاريع غالبا ما تعمل خارج القوانين ، إلا أن أثرها الإيجابي يظهر بوضوح في محاربة البطالة ، التي تعتبر بأنها الحالة التي يكون فيها الفرد القادر على العمل ، والراغب فيه ، والباحث عنه ، ولكنه عاجز عن إيجاد عمل مناسب يمكنه من كسب دخل منتظم.

تعد البطالة من أهم المؤشرات إقتصادية وإجتماعية التي تعكس أداء الاقتصاد ومستوى التنمية في المجتمع ، فالقطاع غير الرسمي لا يعكس بالضرورة البعد الاقتصادي فقط ، بل انه يتجاوز ذلك بصفته وسيلة تسمح باحتواء الأزمات ، وتعمل على تماسك الأسرة ،خاصة المشاريع المنزلية المصغرة التي اصبحت مهمة لمواجهة هذه التحديات ، خصوصا في المجتمعات التي تعاني من ضعف في سوق العمل الرسمي ، ويعتبر العمل وسيلة الأساسية لتنمية الإنسان من الناحية الاجتماعية والاقتصادية ، غير أن غياب فرص العمل المناسبة داخل القطاع الرسمي ، يجعل من مشكلة بطالة الشباب تحديا وعائقا ، فقضية عمالة الشباب والقضاء على ظاهرة البطالة بينهم لا تعتبر فقط قضية عدالة ، بل تعتبر في رأي الكثير من الخبراء قضية دفاع عن كرامة الإنسان وحمايته من إهدار الإمكانيات الإنسانية والمحافظة على شعور الإنسان بإنسانيته ، حيث تعتبر البطالة في الدول العربية والجزائر خاصة ، من المشكلات الاجتماعية التي يعيشها جل الشباب غير المتعلم والمتعلم ، ومع طول مدة البطالة أصبحوا غير مهتمين او فاقدي الأمل في إيجاد منصب حكومي مناسب للعمل ، فتصبح المشاريع المنزلية المصغرة

منطلاقا مهما لإنعاش السوق الداخلية وتحفيز حركة التبادل المحلي ، وتعبر عن إرادة للتحول الاجتماعي حتى ان بعضهم يصنفها بالبديل ، كل هذا يؤدي الى إعادة اعتبار هذه النشاطات والمبادرات الفردية التي تنمو بشكل متزايد ، وتأخذ مسارها من القاعدة نحو القمة بحيث يتم تعبئة الموارد والمعارف المحلية وتمكين البطالين من اتخاذ القرار بشأن مستقبلهم ، وبذلك سنحاول في هذه الدراسة إبراز دور ومساهمة القطاع غير الرسمي في توفير وخلق فرص عمل من خلال المشاريع المنزلية المصغرة ، حيث اشتملت دراستنا على الفصل التمهيدي وهو الفصل الاول الذي يبدأ بتقديم المدخل المنهجي للبحث ، اما الفصل الثاني فتطرقنا الى مفهوم القطاع غير الرسمي ، ونشأته ، مع التركيزعلى المشاريع المنزلية المصغرة بوصفها احد أهم مكوناته ، وتضمن الفصل الثالث عنصر العمل والبطالة ، اما الفصل الرابع وهو الفصل الميداني الذي يخصص لدراسة ميدانية تطبيقية ،ترصد واقع المشاريع المنزلية المصغرة من خلال عينة الأفراد النشطين في هذا المجال.

الفصل الأول:المدخل المنـهجي للبحث

1- عرض الدراسات السابقة

➢ اطروحة الدكتوراه

1 / دراسة بعنوان الحراك الاجتماعي للعاملين في القطاع غير الرسمي في المجتمع الجزائري - دراسة ميدانية في مدينة سعيدة - ، من اعداد الطالب بوزيدي سليمان ، اطروحة لنيل شهادة دكتوراه علوم في علم الاجتماع ، تخصص علم الاجتماع الحضري ، كلية العلوم الاجتماعية ، جامعة وهران-2- محمد بن احمد ، السنة 2019/2018.

تتمثل مشكلة هذه الدراسة في فهم طبيعة الحراك الاجتماعي للعاملين في القطاع غير الرسمي بمدينة سعيدة ، وتحليل العوامل التي تؤثر على اندماجهم الاجتماعي والاقتصادي ، وتطرح هذه الدراسة التساؤل الرئيسي التالي: الى أي مدى يساهم الافراد العاملين في العمل بالقطاع غير الرسمي؟ وماهي انماط الحراك الاجتماعي المتاحة امامهم من خلال عملهم بذات القطاع؟

وقد اعتمدت هذه الدراسة على "منهج وصفي تحليلي " ، اما فيما يخص منهجية البحث الميداني فقد اعتمدت على " المقاربة الكيفية " ، اما التقنيات المستعملة التي استعملها الباحث هي" تقنية الملاحظة وتقنية المقابلة".

- نتائج الدراسة:

تناولت هذه الدراسة واقع القطاع غير الرسمي في المجتمع الجزائري من خلال دراسة ميدانية بمدينة سعيدة ، وركزت على تحليل الحراك الاجتماعي للعاملين في هذا القطاع ، واظهرت نتائجها ان القطاع غير الرسمي يمثل مصدرا هاما لفرص العمل ، خاصة لفئة الشباب غير المتزوجين ، والذين ينتمون في الغالب الى اسر ذات حجم متوسط او كبير ، كما كشفت الدراسة عن ارتفاع نسبة التوارث المهني ، حيث يمارس العديد من العاملين نفس الانشطة التي كان يمارسها آبائهم أو اخوانهم.

كما بينت الدراسة ان القطاع غير الرسمي يوفرا استقرار وظيفيا نسبيا للعاملين ، اذ لا ينظر اليه كمرحلة انتقالية نحو القطاع الرسمي ، بل يعتمد عليه كمصدر دخل اساسي.

- **رسائل الماجيستير**

1/ دراسة ظاهرة الشباب والأنشطة الاقتصادية غير الرسمية في المدينة ، دراسة ميدانية بمدينة سعيدة سنة 2012/2011 من إعداد الطالب سليمان بوزيدي ، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في علم الاجتماع تخصص "مدن ، ثقافات ومجتمع في الجزائر".

هدفت هذه الدراسة على أن الأنشطة غير الرسمية تلعب دورا مهما في خلق فرص العمل وتوليد الدخل لعدد متزايد من قوة العمل ، وتكتسب أهمية خاصة بسبب تنوع الأنشطة الاقتصادية غير الرسمية في الوسط الحضري ، بمعنى أن هذه الأنشطة غير الرسمية تنمو وتتسع يوما بعد يوما بسبب توافر اليد العاملة على مزاولة كمثل هذه الأنشطة غير الرسمية ، لما تدير من أرباح دون قيود وضرائب ، حيث كانت "الإشكالية " كالتالي:

كيف يمكننا تفسير الوقع الحقيقي للشباب الجزائري من خلال تملكه للفضاء العام المزاولة مختلف الأنشطة الاقتصادية غير الرسمية وتأثير هذه الأخيرة على البنية الحضرية المدينة؟ وما هي الخصائص الاجتماعية والاقتصادية للعاملين في هذه الأنشطة غير الرسمية المرتبطة بالشارع والرصيف والتجوال؟

إعتمدت هذه الدراسة على " المنهج " وصفي تحليلي ، حيث تقوم بإبراز وصف وتحليلي ظاهرة مزاولة الأنشطة غير الرسمية في الوسط الحضري المدينة سعيدة بصورة معمقة.

أما أداة مستعملة فهي " المقابلة " ، التي تتم بين القائم بالمقابلة والمبحوث بغرض جمع البيانات التي يحتاج إليها البحث.

- نتائج الدراسة:

- إن أغلب المزاولين الأنشطة الاقتصادية غير الرسمية من أفراد العينة هم من الذكور ، كما أن النسبة الأكبر منهم من غير المتزوجين يتوزعون بين فئات السن المختلفة، مع تركيز على سن الشباب.

- كذلك نجد ان النسبة الأكبر من المبحوثين ينتمون إلى أصول غير حضرية ضواحي المدينة ، وكذلك ارتفاع نسبة التوارث المهني في مجتمع حيث أن 2/3 صرحوا أنهم وجدوا إما آباءهم أو إخوتهم يزاولون مثل الأنشطة غير الرسمية.

- اندماج الشباب في ممارسة الأنشطة الاقتصادية غير الرسمية إلى المشاركة في حياة الحضرية بجميع أبعادها من جهة ، ومن جهة أخري تتسبب في مشاكل وعوائق تؤثر بطبيعة الحال على البنية الحضرية المدينة.

- **مذكرة ماستر**

1/ دراسة بعنوان عمل المرأة في القطاع غير الرسمي، دراسة سوسيو انتروبولوجية لعينة من النساء العاملات في البيوت عين النويص – مستغانم ، من اعداد الطالبة دوبي بونوة صورية ، مذكرة تخرج لنيل الشهادة الماستر تخصص علم الإجتماع تنظيم وعمل ، كلية العلوم الإجتماعية شعبة علم الإجتماع ، جامعة عبد الحميد بن باديس - مستغانم ، لسنة 2018-2019.

قد اشارت هذه دراسة أن العمل الوسيلة الأساسية لتنمية الإنسان من الناحية الإقتصادية والإجتماعية، لكون العمل من ضرورات الحياة، ولعل عدم توفر فرص وظيفة كافية للمرأة الجزائرية جعلها تتجه إلى العمل داخل البيت، وتبدأ إعادة من فكرة بسيطة لأي عمل تتقنه المرأة لينتهي بيعه للزبائن ، إذ تم من خلال هذه البحث دراسة عمل المرأة داخل بيتها في تقديم خدمات إلى مجتمع للحصول على مقابل مادي من قطاع غير الرسمي.

وحاولت هذه الدراسة الإجابة على التساؤلات التالية التي تتمحور حولها مختلف جوانب " إشكالية" مطروح في هذا العمل: - لماذا تلجأ المرأة إلى العمل في القطاع غير الرسمي ؟

التساؤلات الفرعية:

- ماهي العوامل والأسباب التي أدت إلى لجوء المرأة للعمل في القطاع غير الرسمي؟

- ماهي وضعية المرأة العاملة في القطاع غير الرسمي ؟

- ماهي طبيعة الأنشطة التي تؤديها المرأة العاملة في هذا القطاع ؟

وقد إعتمدت هذه الدراسة على إستعمال " المنهج " الدراسة ، وهو أسلوب المسح الإجتماعي بطريقة العينة ، أما أداة الدراسة فقد إعتمدت على " الإستبيان " في جمع البيانات.

- نتائج الدراسة:

- غالبية من الأفراد العينة الدراسة واجهتها صعوبات في المشروع المنزلي الصغير بنسبة 79,8% ، في حيث أن هناك 20,2% لم تواجهه أية صعوبات.

- من خلال التحليل استجابة أفرد عينة الدراسة على السؤال المفتوح ، أشارت النتائج إلى النضرة ايجابية إلى عمل المرأة بالمشاريع المنزلية الصغيرة هي السائدة بنسبة 58% في قطاع غير الرسمي.

2- الاشكالية

يعتبر القطاع غير الرسمي ظاهرة إقتصادية وإجتماعية وسياسية لا تخلوا منها أي دولة من دول العالم ، فنجد أن النشاط الرسمي يشمل على الموظفين ، بالإضافة الى وظائف حرة ومؤسسات عامة ، وأما النشاط غير الرسمي نجده يشمل على عمال مؤهلين وبطالين لامتصاص اليد العاملة التي لم تجد لها مكان في القطاع الرسمي ، فهو يمثل جزءا كبيرا من النشاط الاقتصادي الذي يتم خارج اطار القانوني والأنظمة الرسمية ، إذ هو عبارة عن أنشطة اقتصادية لا تخضع لرقابة الحكومة ولا يتم تحصيل ضرائب عنها ، كما انها لا تدخل في حسابات الناتج القومي الإجمالي على خلاف أنشطة القطاع الرسمي التي تخضع للنظام الضريبي والرقابة وتدخل في حسابات الناتج القومي الإجمالي ، ففي الجزائر تزايدت أهمية القطاع غير الرسمي نتيجة التحولات الاقتصادية و الاجتماعية التي شهدتها البلاد ، بدءا من سياسات الاقتصادية المتبعة بعد الاستقلال وصولا الى التغيرات المرتبطة بالعولمة ، مما يعني أن جزءا كبيرا من هذه الأنشطة تتم خارج إطار التنظيم الرسمي والقانوني ، تتجلى هذه الأنشطة في اشكال متعددة منها التجارة غير المسجلة ، الأعمال المنزلية والحرفية الصغيرة ، ولقد ساهمت هذه الأنشطة في توفير فرص عمل للأفراد الذين يواجهون صعوبة في دخول سوق العمل الرسمي وتقليل من معدلات البطالة والعمل بشكل مستقل ، وكما انها تحسن دخل الأسر ذات الدخل المحدود ، مما يساهم في تحسين مستوى المعيشة لهم ، وهو ما يمكننا من القول ان القطاع غير الرسمي بخلاف نظيره الرسمي لا يقتصر على البعد الإقتصادي فقط ، بل يتجاوزه ليصبح اداة لتعامل مع الأزمات وضمان تماسك الأسرة واستمراراها وفق استراتيجية موحدة ، فهو يعبر عن ممارسات تتجاهل قواعد السوق التقليدية والتبادل الاقتصادي ، مما يجعله وسيلة لإثبات الذات قبل ان يكون مجرد واقع اقتصادي ، ويرى " **ماكس فيبر**[1] ان النشاط الاقتصادي هو النشاط الذي يبحث عن اشباع رغبة هدفها الحصول على منفعة ، وهو ما أشار اليه بالفعل الاجتماعي ، والذي يشمل على كل

[1] ماكس فيبر ولد في 21 أبريل 1864 بروسيا(ألمانيا) وتوفي في 14 يونيو 1920 ، كان عالم اجتماع ألمانيا وخبيرا في الاقتصاد والسياسة ، اشتهر بأطروحته حول الأخلاق البروتستانتية ، وأفكاره حول البيروقراطية.

مظاهر السلوك الإنساني طالما يضفي عليها الافراد معنا ذاتيا ، أي الفعل الذي له معنى الذي يمكن فهمه ، والمعاني هي البواعث التي تحرك سلوك الافراد وتحوله الى سلوك اجتماعي " [1] ، إن هذا الفعل الذي يقوم به الافراد هو استجابة فردية وجماعية لمشكلات اقتصادية واجتماعية قائمة ، تعطينا إطار اعمق لتحليل سلوك الافراد اتجاه القطاع غير الرسمي وخاصة المشاريع المنزلية المصغرة ، كوسيلة لتكيف مع العقبات التي يفرضها السوق الرسمي ، **لذا، وبناءا على ما سبق يمكننا طرح التساؤل رئيسي للدراسة وأسئلة فرعية لتوضيحه كالتالي:**

- كيف تساهم المشاريع المنزلية المصغرة في خلق فرص عمل؟

الأسئلة الفرعية للدراسة:

1- ماهي أهم العوامل التي تدفع الافراد الى انشاء مشاريع منزلية مصغرة؟

2- ما انواع المشاريع المنزلية الاكثر مساهمة في خلق فرص عمل؟

3- ما مدى تأثير المشاريع المنزلية على توفير فرص عمل وتقليل البطالة في المجتمع؟

3- فرضيات الدراسة

وللإجابة عن الإشكالية المطروحة والأسئلة الفرعية افترضنا الفرضيات التالية:

- المشاريع المنزلية المصغرة تساعد في تقليل البطالة من خلال تمكين الأفراد من العمل لحسابهم الخاص.

- تساهم المشاريع المنزلية المصغرة في خلق فرص عمل من خلال توفير مصدر دخل مستدام.

- تؤدي المشاريع المنزلية المصغرة الى تحفيز الابتكار والابداع في القطاعات الصغيرة.

[1] حسام الدين فياضي ، نظرية الفعل الاجتماعي عند ماكس فيبر ، مكتبة نحو علم الاجتماع التنويري ، ط1 ، 2018 ، ص 14.

4- المقاربة النظرية

المدخل إلى النظريات هو دراسة مجموعة من المفاهيم والمبادئ التي تشرح وتفسر الظواهر أو العمليات في مجالات معينة، النظريات هي أفكار أو أنظمة مترابطة من المفاهيم تساعد في فهم سلوك الأشياء أو الأحداث وتقديم تفسيرات لها، عادة ما تكون النظريات مدعومة بالأدلة والتجارب التي تؤكد صحتها أو تعززها ، في مختلف المجالات مثل الفلسفة، والعلوم الاجتماعية، والفيزياء، وعلم النفس، وغيرها، تكون النظريات أدوات أساسية لفهم كيفية عمل العالم من حولنا، قد تتطور النظريات مع مرور الوقت مع اكتشافات جديدة أو تعديلات على الفهم السابق.

عند الحديث عن " المقاربة النظرية"، فإننا نتحدث عن تقديم هذه النظريات بشكل منظم يوضح المبادئ الأساسية، كيفية تكوينها، وأمثلة على تطبيقاتها في الواقع، من أهم النظريات مايلي:

أ) نظرية رأس المال الاجتماعي:

يعد مفهوم رأس المال الاجتماعي Social Capital من المفاهيم التي ذاع صيتها في الآونة الأخيرة على الرغم من أن تحليلات المفهوم تضرب بجذور بعيدة عبر ساحة التنظير، ويدرك المتأمل للمفهوم إلى اتساع محيط تطبيقاته على ساحة العلوم الإنسانية بشكل عام وعلم الاجتماع والعلوم السياسية بشكل خاص، وبالرغم من ذلك يرى **"ميلام(Millam)"** وزملاؤه أن مصطلح رأس المال الاجتماعي لا يحمل فكرة جديدة لعلماء الاجتماع ، لأنه من المعروف أن الترابط والمشاركة داخل الجماعات لها آثارا إيجابية على الفرد والمجتمع، وفى خضم هذا السياق تطرح الرؤية التالية لمفهوم إلى كل من **"دوركايم وماركس"** رأس المال الاجتماعي عند رواده، وتنظر إلى المفهوم على أنه مجرد تجريد لقضايا واقعية، وتبحث اوجه التقاطعات بين المفاهيم المختلفة لرأس المال اجتماعي ، وقد عرفه **" بيار بورديو Pier Bourdieu"** [1]، مفهوم رأس المال

[1] بيير بورديو ولد سنة 1 اوت 1930 ، وتوفي في 23 يناير 2002 ، وهو عالم اجتماع فرنسي ، احد الفاعلين الأساسيين بالحياة الثقافية والفكرية بفرنسا ، وابرز المراجع العالمية في علم الاجتماع المعاصر.

الاجتماعي على أنه جزء من نظريته عن أنواع رأس المال وتحولاته، حيث ارتبط هذا المفهوم بنظرية المجال عنده وقدم له على أنه" مجموع الموارد الفعلية التي يمتلكها الفرد من امتلاكه شبكة قوية من العلاقات والاعتراف المتبادل".[1]

ويشارك الأفراد في التفاعلات وإقامة الشبكات الاجتماعية بهدف إنتاج الأرباح الآن ، مثل رأس المال البشري، رأس المال الثقافي ، ويرى رأس المال باعتباره الاستثمار والفوائد، إذ أشار إلى أن كل نظريات رأس المال الجديدة التي تمت مناقشتها حتى في الموارد الشخصية بهدف إنتاج الربح، إلا أنهم يختلفون في رؤيتهم لطبيعة هذا الإنتاج (المهارات والمعرفة مقابل القيم والمعايير) وتلك الفائدة والأرباح (المردود الاقتصادي للأفراد مقابل إعادة إنتاج الثقافة السائدة) كل منهما يتناول رأس المال كموارد مستثمرة وراسخة في الفاعلين الأفراد.[2]

وعليه يعتبر رأس المال اجتماعي أحد العوامل الأساسية التي تؤثر على نجاح واستدامة المشاريع المنزلية المصغرة ،حيث يلعب دورا محوريا في توفير الدعم الموارد والشبكات الاجتماعية التي تساعد اصحاب هذه المشاريع على تجاوز التحديات ، وفقا لتحليلات علماء اجتماع مثل **"بيير بورديو،جيمس كولمان"** ، فإنّ رأس المال الاجتماعي يعتمد على العلاقات الاجتماعية ، الثقة ، والتعاون الجماعي ، مما يجعله عنصرا رئيسيا في القطاع غير الرسمي الذي تحتل فيه المشاريع المنزلية المصغرة مكانة بارزة ، ويعتمد اصحاب المشاريع المنزلية المصغرة بشكل كبير على شبكات الاجتماعية سواء كانت متمثلة في العائلة ،الأصدقاء أو المجتمع المحلي ، حيث توفر هذه الشبكات الدعم المالي و المعنوي الضروري لبدء المشروع ، وفقا **"لكولمان"**[3] ، فإن الرأس المال الاجتماعي يتجسد من خلال العلاقات التي تسهل تحقيق

[1] وليد رشاد ، مفهوم رأس المال الاجتماع مدرس علم الاجتماع، قسم بحوث الاتصال الجماهيري والثقافة، المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية ، المجلة الاجتماعية القومية، المجلد الثاني والخمسون، العدد الأول، يناير 2015 ،ص 135.

[2] المرجع نفسه ، ص 137.

[3] جيمس صموئيل كوليمان ولد سنة 12 مايو 1925 وتوفي في 25 مارس 1995، وهو عالم اجتماع امريكي ومنظر وباحث تجريبي كان مكانه الرئيسي في جامعة شيكاغو ، كان من أوائل من استخدموا مصطلح " رأس المال الاجتماعي".

الأهداف ، وهو ما يظهر بوضوح في المشاريع المنزلية المصغرة التي تنمو اعتماداً على الدعم غير الرسمي وليس تمويل الرسمي.

ب) نظرية التكيف الاجتماعي:

التكيف يشير إلى قدرة الفرد على أن يتلائم مع الظروف الطبيعية والظروف الاجتماعية التي تحيط به، حيث يتطلب منه مواكبة ظروف التغير الاجتماعي وتكيفه مع مطالب الحياة، ويساعده في ذلك قدرته على التغيير الاجتماعي والذكاء ، ويصبح تفسير سلوك الإنسان وعلاقاته الاجتماعية على أنها تكيف مع مطالب الحياة ، التي تعتبر في الأساس مطالب اجتماعية تظهر في صورة علاقات اجتماعية متبادلة بين الفرد والآخرين ، أي ان عملية التكيف الاجتماعي عملية متعددة الابعاد الاجتماعية والنفسية والعقلية.[1]

ويمكن تعريف التكيف الاجتماعي: بأنه قدرة الأفراد والجماعات على ان يكيفوا سلوكهم لمواجهة ما يطرأ بقصد تحقيق الإنسجام وتغيير ، من خلال عملية مقصودة تنطوي على إحداث تغيرات في الفرد أو البيئة أو فيهما معا ، لهذا يتم تغير بعض عاداتهم وتقاليدهم والأنشطة الاقتصادية والممارسات الاجتماعية في العلاقة بينهما ، وتبعا لهذا يتم تغير بعض عاداتهم وتقاليدهم والانشطة الاقتصادية والممارسات الاجتماعية من خلال البحث عن وسائل بديلة وأوضاع أكثر تلاؤما يمكنهم من استمرار الحياة ، والعيش رغم الصعوبات الاجتماعية والنفسية والثقافية والاقتصادية التي تواجهه.[2]

تشير نظرية التكيف الاجتماعي إلى أن الأفراد يلجؤون إلى الحلول البديلة عندما يواجهون صعوبات في الأنظمة التقليدية، في ظل نقص فرص العمل في القطاع الرسمي، فيلجأ العديد إلى إطلاق مشاريع منزلية كطريقة للتكيف مع ظروف البطالة والتحديات الاقتصادية، مما يؤكد دور التكيف في استحداث استراتيجيات جديدة لكسب العيش بعيداً عن القيود.

[1] عبد الله صابر عبد الحميد، التفسيرات النظرية للتكيف الاجتماعي للأفراد مجلة البحوث والدراسات ودول حوض النيل ، المجلد8، العدد 2، أكتور2024 ، ص 189.
[2] المرجع نفسه ، ص190.

5- تحديد المفاهيم الإجرائية

5-1- تعريف القطاع غير الرسمي:

هو ظاهرة واقعية ظهرت في مختلف أنحاء العالم تتم فيها العلاقات التجارية بين مختلف المتعاملين في إطار غير رسمي (لا توجد تصريحات ضريبية، عدم دفع الاشتراكات الاجتماعية، وأيضا عدم احترام القواعد والقوانين العمل...الخ)[1].

كما عرّفه كل من صندوق النقد الدولي (FMI) والبنك الدولي (BIRD) على أنه: عبارة عن تبادل للسلع والخدمات التي لا تعتبر مسجلة في الحسابات الرسمية، فالاقتصاد غير الرسمي يفلت في معظم الأحيان من الضرائب، وعادة ما تُمارس أنشطته في السوق السوداء.[2]

5-2- تعريف القطاع الرسمي:

يُعرف القطاع الرسمي على أنه تلك القطاعات التي تخضع للسيطرة الكاملة للدولة، وفي هذه الحالة يتم النظر إلى الدولة بوصفها وحدة اقتصادية تقوم بأنشطة اقتصادية مناظرة لأنشطة القطاع الخاص، غير أن هذه الأنشطة الاقتصادية العامة تشكل جزءاً لا يتجزأ من الخطط والبرامج الاقتصادية للدولة.[3]

وهو القطاع الذي يعمل في إطار منظم ، حيث يمسك في عمله وتعامله حسابات نظامية.[4]

5-3- تعريف الفرص العمل:

هي توفير الحكومة فرص عمل للعمال العاطلين في المشاريع العامة دون النظر إلى منفعة أو قيمة اقتصادية، المصطلح الذي يكثر ترديده خلال الآونة الأخيرة هو توفير

---

[1] يوسف بودلة ، حمزة كواديك ، لاقتصاد غير الرسمي في الجزائر وإشكالية دمج أنشطته في قنوات الاقتصاد الرسمي – دراسة تحليلية ، مجلة علمية دولية محكمة متخصصة في الميدان الاقتصادي ، العدد 03 ، 2018 ، ص163.

[2] بن موسى كمال، براغ محمد، "ظاهرة الاقتصاد غير الرسمي: أسبابه وآثاره"، المجلة الجزائرية للعولمة والسياسات الاقتصادية، المجلد 4 ، العدد 1، جامعة الجزائر 1، 2013،ص200.

[3] عبده محمد فاضل الربيعي، الخصخصة وآثارها على التنمية بالدول النامية، مكتبة مدبولي، القاهرة، الطبعة الأولى، مصر، 2004، ص ص 14-15.

[4] خميس خليل ، مساهمة القطاع العام والقطاع الخاص في التنمية الوطنية في الجزائر ، جامعة ورقلة ، الجزائر ، العدد 9 ، 2011 ، ص 205.

الوظائف لمكافحة البطالة ، ويعتقد أن مكافحة البطالة لا ينحصر علاجها في زيادة عدد الوظائف ، بل إن العلاج يمكن أن يشمل أيضًا توفير فرص العمل. [1]

5-5- تعريف مشاريع المنزلية المصغرة:

تعرف المشاريع المنزلية المصغرة كل نشاط لإنتاج سلع والخدمات ، تستعمل فيه تقنية غير معقدة ويتميز بقلة رأس المال المستثمر، كما انها تتم داخل محيط المنزل او في مكان مرتبط به ، وتتيح المرونة في التوفيق بين العمل والمسؤوليات الأسرية ، بالإضافة انها تساهم في مكافحة البطالة وتقليل الاعتماد على القطاع الرسمي.

كما تعرف "بأنها نشاط تقوم به الاسرة لإنتاج بعض السلع التجارية البسيطة من خلال الاستخدام الأمثل للقدرات والمهارات والطاقات والموارد الاسرية المتاحة بهدف زيادة الدخل وتحسين مستواها المعيشي". [2]

6- أهمية البحث

- التزايد المستمر لظاهرة المشاريع المنزلية المصغرة ونقص فرص العمل في القطاع الرسمي.

- أهمية القطاع غير الرسمي وتوازيه مع مشكلة البطالة.

- دراسة مفهوم وماهية البطالة و العمل في القطاع غير الرسمي.

- أسباب تزايد وتطور المشاريع المنزلية المصغرة في الجزائر.

- تعد المشاريع المنزلية من إحدى أدوات التنمية الاجتماعية والاقتصادية ، وأحد اهم عناصر الاستراتيجية في عملية التنمية والتطوير الاقتصادي.

[1] https://hrdiscussion.com. 12,00 ،14/4/2025

[2] صويلح ، مي غنام حمد سعود ، دور وزارة الشؤون الاجتماعية في تمكين المرأة من خلال إدارة مشروعات صغيرة بدولة الكويت ، مجلة البحث العلمي في التربية ، المجلد 22 ، العدد1 ، 2021، ص488.

7- أهداف البحث

يسعي البحث إلى تسليط الضوء على ما يلي:

- تسليط الضوء على خصائص القطاع غير الرسمي.

- إبراز الأثار الاقتصادية والاجتماعية في قطاع غير الرسمي.

-إعطاء لمحة عن قدرة المشاريع المنزلية المصغرة من حل مشكلة البطالة والعمل في الجزائر.

- الكشف عن اسباب انتشارظاهرة المشاريع المنزلية المصغرة.

- إبراز دور المشاريع المنزلية المصغرة في الحد من البطالة وتقليل نسبة الفقراء.

8- أسباب اختيار الموضوع

- معرفة اهم المشاريع المنزلية التي تساهم في توفير فرص عمل.

- فهم العوامل الاجتماعية التي تؤثر على المشاريع المنزلية.

- دراسة تحديات المنافسة في السوق غير الرسمي.

- اتاحة فرصة بحث واكتساب خبرة.

9- صعوبات البحث

- صعوبة الوصول الى العينة البحث.

- ضعف التوثيق والبيانات المتاحة نتيجة تحفظ بعض المبحوثين.

- عدم توفر مراجع علمية.

الفصل الثاني: الإطار المفاهيمي حول القطاع غير الرسمي

تمهيد

يعتبر القطاع غير الرسمي من الظواهر القديمة في كافة المجتمعات الانسانية ، اذ يبرز كأحد المكونات الهامة عند الافراد وعند الدول النامية مثل الجزائر ، هذا القطاع الذي يعبر عن الانشطة الاقتصادية التي تمارس خارج اطار القوانين والأنظمة الرسمية، فهو يشكل مصدرا رئيسيا لفرص العمل لعديد من الفئات ، خاصة في ظل صعوبة الوصول الى سوق العمل الرسمية.

يهدف هذا الفصل الى تقديم اطار مفاهيمي للقطاع غير الرسمي ، من خلال استعراض تعريفاته ، خصائصه ، واسباب ظهوره ، بالإضافة الى تحليل تأثيراته على المجتمع.

1- مفهوم القطاع غير الرسمي

1-1- تعريف القطاع غير الرسمي

يعرفه الأستاذ بو دلال على أنه: " مجموعة أو سلسلة من النشاطات اللاشرعية تنشأ على هامش القطاع الرسمي، تمارس من طرف أفراد أو جماعات محترفة الميدان هدفها الأساسي الربح السهل والسريع ، التهرب من الضرائب والمراقبة، اقبال الأفراد عن هذا النوع من النشاطات ورفضهم الانضمام إلى النظام الرسمي".[1]

كما يعرفه مكتب العمل الدولي(ILO): يتم صياغة تعريف الاقتصاد الموازي استنادا إلى نتائج تحقيق أنجز في كينيا من طرف"**Hart Keath** " سنة 1971 ، قام مكتب العمل الدولي بتبني هذا التعريف بدعم من منظمة العمل الدولية سنة 1972 ،والذي اعتبره هو "مجمل النشاطات الصغيرة المستقلة بواسطة عمال أجراء وغير الأجراء ، والتي تمارس خاصة بمستوى تنظيمي وتكنولوجي ضعيف، ويكمن هدفها في توفير مناصب شغل ومداخيل لأولئك الذين يعملون بها، وكما أن هذه النشاطات تمارس بدون الموافقة الرسمية للسلطات ولا تخضع لمراقبة الآليات الإدارية المكلفة بفرض احترام التشريعات في مجال الضرائب ، والأجور الدنيا والادوات المشابهة الأخرى المتعلقة بالقضايا الجبائية وظروف العمل. [2]

يرى " **فيتو تانزي Vito Tanzi**" أن الاقتصاد الموازي "هو مجموع الدخول المكتسبة غير المبلغة للسلطات الضريبية ، أو مجموع الدخول غير الواردة في الحسابات القومية" ، وفي صياغة أخرى له "ذلك الجزء من الناتج القومي الذي لا يتم قياسه في

[1] بودلال علي، شعيب بغداد، اشكالية الاقتصاد غير الرسمي والعوامل التي تساعد على توسيع وقعته وأثره على الاقتصاد الجزائري، ملتقى السياسات الاقتصادية "واقع وآفاق"، جامعة أبو بكر بلقايد تلمسان، الجزائر، 29-30 نوفمبر2004 ، ص1.

[2] عقبة نصيرة، مجدولين دهينة، الاقتصاد غير الرسمي في القطاع المصرفي الجزائري (الآثار وطرق المواجهة)، ملتقى الاقتصاد غير الرسمي في الجزائر، (الآثار وسبل الترويض)، المركز الجامعي "مولاي الطاهر" سعيدة، الجزائر، 20-21 نوفمبر 2007 ، ص2.

الاحصاءات الرسمية بسبب عدم اعلانه ، أو اقراره بأقل من قيمته الحقيقية للسلطات الضريبية".[1]

2-1- خصائص القطاع غير الرسمي

يمكن تمييز مجموعة من الخصائص للقطاع غير الرسمي أهمها: [2]

- انه يتضمن أكثر أشكال التبادل قديما كالمقايضة وأكثرها حداثة كالتجارة الالكترونية ، ومن أبسط السلع على أكثرها تعقيدا كالمخدرات والأسلحة.

- يضم شرائح متعددة سواء من حيث العمر، العمر الاجتماعي، الحالة التعليمية ويتواجد في كل من الدول المتقدمة والدول النامية.

- لا يخضع للرقابة الحكومية، لا يعترف بالتشريعات الصادرة (لا يوجد ترخيص لمزاولة هذا النشاط ، لا يلتزم برسوم قانونية ، لا يخضع لقوانين العمل ، لا يوجد ضمان اجتماعي، لا يمسك دفاتر نظامية لا تدخل مدخلاته ومخرجاته في الحسابات القومية) أي يتهرب من كافة الاستحقاقات المترتبة عليه اتجاه الدولة ، لدلك يعتمد السرية في عمله شراءا وبيعا وعملا أي بعيدا عن الرقابة ، تتصف أسواقه بقلة التنظيم والمنافسة الشديدة ، و يستمد وجوده من عيوب وثغرات القطاع الرسمي.

[1] عاطف وليم أندراوس: الاقتصاد الظلي (المفاهيم-المكونات-الأسباب-الأثر على الموازنة العامة)، مؤسسة شباب الجامعة، الاسكندرية ، مصر، 2005 ،ص1.

[2] المرجع نفسه ، ص15.

3-1- أسباب ظهور القطاع غير الرسمي

إن فهم العوامل التي تؤدي الى نشوء وتوسع القطاع غير الرسمي يعد خطوة اساسية لتحليل طبيعته واثاره الاقتصادية والاجتماعية ، فبقدر ما تتسم البيئة الاقتصادية بالاجراءات المعقدة او الاعباء المالية والادارية الثقيلة ، بقدر ماتزداد فرص توجه الافراد والمؤسسات نحو النشاطات غير الرسمية بعتبارها بدائل اقل تكلفة واكثر مرونة ، وفيما يلي يمكن تحديد ابرز العوامل التي تساهم في نمو الأنشطة غير الرسمية على نحو التالي:[1]

1- الضرائب:

تعد الضرائب المسؤولة عن حدوث الإقتصاد الخفي ، فكلما زادت أسعار الضرائب كلما اعتبرها الأفراد عبء عليهم ، وهذا ما يشجع التهرب منها.

2- اللوائح:

إن الاقتصاد الذي تضبط لوائحه يولد ضغوطا داخله ويشجع محاولات الإلتفاف على هذه اللوائح، وبالتالي ينشئ أنشطة مختلفة لا يمكن مراقبتها، كما تضم اللوائح أيضا قوانين متعلقة بسوق البضائع ، ضوابط الأسعار ، الزام بالبيع الى الحكومة أو هيئات التسويق ، حصص الاستيراد و موانع التصدير،... الخ ، فكل هاته القوانين تدفع بالمنتج والمستهلك بالإفلات منها واستخدام الأسواق المخفية والموازية.

وتتضمن أيضا هذه اللوائح القوانين التي تضبط أسواق العملة الأجنبية ، والتي تكون مرتبطة بأسعار الصرف مما يساعد على تنامي سوق العملات الموازية للسوق الرسمية ، كأن يبالغ في فواتير الواردات مما يسمح للمستورد بالحصول على بعض العملات الصعبة بالسعر الرسمي فيترك جزء منها في فواتير الواردات في الخارج ، أو يبيعه في السوق السوداء.

[1] فيتوتانزي، الاقتصاد السري -أسباب هذه الظاهرة العلمية وأثرها- ، مجلة التمويل و التنمية ، العدد 11 ، نوفمبر 1981 ، ص10.

3- الحظر:

يقصد به منع القانون الممارسة بعض أوجه النشاط مما يدفع بالأفراد الى ممارستها سرا ، ومن أمثلة هاته الأنشطة: تجارة المخدرات ، ألعاب القمار غير المشروعة...الخ ، ما يلاحظ على مثل هاته الأنشطة أنها تدر عوائد كثيرة على أصحابها لكنها تخلف في نفس الوقت آثار سلبية كبيرة على الاقتصاد.

4- الفساد البيروقراطي:

إن ازدياد التعقيدات الادارية المعتمدة أو غير معتمدة يؤدي ذلك إلى اللجوء جهود المتعاملين الى الابواب الخلفية، أو ما يسمى بالسوق السوداء ، فالحكومة تضع التعقيدات ادارية ، مثلا في سبيل الحصول على الترخيصات أو التصريحات التي تؤدي الى طائفة من المستفيدين يقومون في الغاء هذه الإجراءات في مقابل الحصول على عملات او رشاوي.

كما يمكن ذكر الاسباب الشائعة لتنامي القطاع غير الرسمي في النقاط التالية: [1]

- تلعب الدولة دورا كبيرا في تنامي هذا الاقتصاد ، وذلك لعدم قدرتها على تلبية كل حاجات المجتمع خاصة في ميدان الشغل بالنظر الى النمو المتزايدة للمجتمع.

- العولمة وأثرها على نوعية الانشطة الممارسة ، بالإضافة الى نوعية التعاملات الاقتصادية خاصة في مجالات التبادل والاستثمارات ومدى قدرة المؤسسات على الصمود اتجاه هذه العولمة ، إذ نجد أن هناك مؤسسات ومن أجل مواكبة المنافسة الدولية تلجأ الى البحث عن اليد العاملة الرخيصة من البلدان النامية ويتم بعد ذلك توظيفها بطرق غير قانونية واستغلالها لأقصى درجة ممكنة.

- عدم قدرة أصحاب الأجور الضعيفة الذين يعملون في القطاع الرسمي على تلبية حاجاتهم ، مما يدفع بهم للجوء إلى العمل في القطاع غير الرسمي من أجل الحصول على أجور إضافية.

[1] - Philippe ADAIR : Production et financement du secteur informel urbain en Algérie: enjeux et méthodes, Revue économie et management , Université de Tlemcen, n° 01, mars 2002. P07.

- النمو الديموغرافي المتزايد.

- الأثار السلبية الناتجة عن الاصلاح الهيكلي ، الخوصصة والازمات الاقتصادية ، يتجل ذلك خاصة في حالات غلق المؤسسات العمومية وما ينتج عنها من تصريح العمال...الخ.

- عدم قدرة الدولة عل إجبار كل الافراد لحترام قوانينها.

1-4- اثار القطاع غير الرسمي

للقطاع غير الرسمي عدة آثار إيجابية وسلبية نوجزها فيما يلي:

أ) الآثار الإيجابية: إن لهذا القطاع جملة من الفوائد تتمثل في:[1]

- يساعد في حل أزمة البطالة وإيجاد فرص عمل للعاطلين عن العمل.

- يساهم في تأمين الاكتفاء الذاتي في بعض المواد والاحتياجات.

- يؤدي إلى زيادة دخول الأفراد خاصة في ظل انخفاض مستويات الدخل الحقيقية.

- إن انخفاض تكلفة فرصة العمل في هذا القطاع قد تساهم في خلق فرص عمل كثيرة مولدة لفرص عمل أخرى، وبالتالي زيادة دخول الأفراد.

ب) الآثار السلبية: بالرغم من الآثار الإيجابية لهذا القطاع ، إلا أن له أيضا بعض النتائج والانعكاسات السلبية نذكرها فيما يلي: [2]

- إن الإنتاج في منطقة ما أو في قطاع معين يحتوي على عدد معين من أنشطة القطاع غير الرسمي الذي ينتج منتجات غير مطابقة للمواصفات القياسية والمضرة بالمستهلك، يؤدي إلى تقليل فرص النفاذ لهذه المنتجات سواء في الأسواق الخارجية أو المحلية، وبالتالي التهديد بإغلاق مثل هذه القطاعات.

[1] حيان سلمان، اقتصاد الظل أو الاقتصاد الخفي، جمعية العلوم الاقتصادية السورية، 2006 ،ص18.
[2] أسرج حسين عبد المطلب ، انعكاسات القطاع غير الرسمي على الاقتصاد المصري ، رسالة ماجستير ، ورقة بحثية مقدمة الى وزارة الصناعة والتجارة الخارجية ، معهد التخطيط القومي ، مصر ، 2010 ، ص7.

- يؤثر بطريقة مباشرة على ربحية المؤسسات في القطاع الرسمي، حيث يقوم بترويج منتجات تقل أسعارها كثيرا عن السلع المعروضة من المنتجات الشرعية.

- قد يؤدي تصدير صفقة ما إلى الأسواق الخارجية بها بعض العيوب الناتجة عن الاستعانة ببعض مخرجات القطاع غير الرسمي إلى الإضرار بصادرات القطاع الرسمي، وهذا ما من شأنه أن يضر بسمعة القطاع الصناعي للدولة ككل.

- قد تلجأ بعض المؤسسات الصغيرة الرسمية للحصول على بعض لوازم إنتاج منتج معين من مصانع القطاع غير الرسمي لتقليل التكلفة ، مما قد يضر بالمنتج النهائي للمؤسسات والمصانع الرسمية.

1-5- اهمية واهداف القطاع غير الرسمي

1- اهمية القطاع غير الرسمي:

يعتبر القطاع غير الرسمي ركيزة اساسية ، حيث يساهم بشكل كبير في خلق فرص العمل وتقليل معدلات البطالة ، خاصة في الدول النامية ، يتميز هذا القطاع بمرونته وسهولة الولوج اليه ، مما يجعله ملاذا للكثير من الفئات المهمشة ، مثل الشباب ، النساء ، واصحاب المهارات ، الذين يجدون فيه مصدر دخل يمكنهم من تلبية احتياجاتهم المعيشية.

كما ان القطاع غير الرسمي يعزز الاقتصاد المحلي من خلال توفير سلع وخدمات بأسعار منخفضة ، مما يساعد في تنشيط الاسواق وتحفيز الاستهلاك ، ورغم غياب التنظيم الرسمي ،إلا ان هذا القطاع يسهم في تطوير ثقافة ريادة الاعمال والابتكار ، مما يجعله عنصرا مهما في دعم التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

2- القطاع غير الرسمي في الجزائر

وفقا لتحليل السوسيولوجي يرتبط انتشار القطاع غير الرسمي في الدول الافريقية الى مجموعة من العوامل البنيوية والاقتصادية والاجتماعية ، فقد ادت الازمات الاقتصادية المتتالية ، الى جانب سياسات التكيف الهيكلي التي فرضها الصندوق النقد الدولي الى اعادة تشكيل الهياكل العمل واسواق الشغل ، مما اضعف قدرة القطاع الرسمي على استيعاب القوى العاملة ما دفع الافراد الى تبني استراتيجية معيشية بديلة تقوم على انشطة غير رسمية ، وفي السياق الجزائري يعكس انتشار هذا القطاع نتيجة للتحديات الاقتصادية والديموغرافية التي واجهتها ، ما جعله يشكل فضاءً رئيسيا لاستراتيجيات الكسب والادماج الاجتماعي ، في ظل محدودية الفرص المتاحة في القطاع الرسمي.

2-1- نشأة القطاع غير الرسمي في الجزائر

من أجل توضيح نشأة القطاع غير الرسمي سيتم التطرق إلى المراحل التالية:[1]

المرحلة الاولى (1962-1972): لقد اتبعت الجزائر خلال هذه المرحلة النظام الاشتراكي في تسيير شؤون الاقتصاد الوطني ، والذي كان قائما على التخطيط المركزي من خلال المخططات التنموية التي تبنتها الحكومة لبناء الاقتصاد ، وبدأت تظهر ملامح الاقتصاد غير الرسمي من خلال النتائج التي صاحبت تطبيق هذه المخططات.

المرحلة الثانية (1980-1989): تعرف هذه المرحلة بمرحلة الاقتصاد اللامركزي، حيث تم تنفيذ مخططين تنمويين.

المرحلة الثالثة (1990-1998): كانت الأوضاع في هذه المرحلة نتيجة للأزمة البترولية سنة 1986 ، وما نتج عنها من اختلالات اجتماعية واقتصادية أثبتت هشاشة الاقتصاد الجزائري ، وفشل السياسات المتبعة في تسيير الاقتصاد ، وتطور الاقتصاد غير الرسمي بعد تطبيق برامج الإصلاح.

[1] والي فاطمة ، بن شلاط مصطفى ، طبيعة العلاقة بين الاقتصاد غير الرسمي والفقر في الجزائر، مجلة اقتصاديات المال والأعمال ، العدد4 ، جامعة ميلة ، 2017 ، ص ص24-25.

المرحلة الرابعة(1999 الى يومنا هذا): تم تطبيق برامج الإصلاح الجديد التي تبنتها الحكومة كأداة لتحسين وضعية الاقتصاد من خلال برامج الإنعاش الاقتصادي ودعم النمو، وهدف تحسين صورة الاقتصاد الجزائري داخليا وخارجيا ، ومن خلال هذه البرامج وبعد الارتفاعات التي عرفها سعر البترول مما أدى إلى زيادة الإيرادات الحكومية ، الأمر الذي حفّز الدولة على تخصيص مبالغ كبيرة للنهوض بالاقتصاد ، ورافق تطبيق هذه البرامج مجموعة من العوامل أدت إلى تطور الاقتصاد غير الرسمي ، كلجوء الحكومة إلى توسيع الوعاء الضريبي من أجل توفير الموارد المالية ، ونتج عن ذلك ظهور أنشطة التهريب عبر الحدود كشكل من أشكال التهرب عن دفع الضرائب نظرا لزيادة أعبائها.

2-2- اسباب نمو وانتشار القطاع غير الرسمي في الجزائر:

لم ينشأ الاقتصاد غير الرسمي في الجزائر صدفة ، بل تمخض عن جملة متشابكة من التغيرات الاقتصادية ، السياسية والاجتماعية التي مرت بها البلاد ، بالإضافة إلى بعض العوامل الخارجية التي تزامنت مع هذه التغيرات ، ومن أهمها ما يلي: [1]

1- أزمة النفط بشقيه الانخفاض والارتفاع:

نتيجة اعتماد الجزائر الشبه مطلق في صادرتها على مورد واحد هو النفط سواء من حيث مساهمته في صادرات الدولة ، أو من حيث مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي ، أثر ذلك على الاستثمار والإنتاج وعلى جميع القطاعات الاقتصادية الأخرى.

2- زيادة عبئ المديونية الخارجية:

عجزت الجزائر عن تسديد ديونها الخارجية بعد أزمة النفط 1986 ، نتيجة ارتفاع حجم خاصة خلال الفترة(1985-1995) ، لقد حاولت الجزائر تقليص مديونيتها الخارجية من خلال تحسن إيرادات الجباية النفطية بداية من سنة 2000 عبر نادي

[1] موسوس مغنية ، ضبط الاقتصاد غير الرسمي في الجزائر لزيادة إيرادات الخزينة العامة ، مجلة الاقتصاد والمالية ، العدد 2، المجلد4 ، جامعة الشلف ، 2018 ، ص ص180-181.

باريس ونادي لندن ، واللذان يضمان أكبر البلدان المدينة للجزائر، عن طريق التسديد المسبق لتلك الديون وتحول أخرى إلى استثمارات أجنبية مباشرة ، وهذا ما نجحت فيه حيث بلغت تلك الديون نهاية سنة 2015 حوالي 3 مليار دولار فقط.

3- ارتفاع معدلات البطالة:

أدى التفاوت الكبير بين عدد المرشحين للعمل والمناصب التي تخلق سنويا إلى اتساع حجم ونطاق البطالة ، حيث يعتبر ذلك نتيجة عدة أسباب منها أزمة النفط العالمية سنة 1986 ، والتي أدت إلى انخفاض إيرادات الدولة ، وصعوبة الحصول على قروض أجنبية لزيادة مشروطيتها ، مما أدى إلى تقلص المشاريع الاستثمارية الجديدة وتوقف جزء من الاستثمارات التي كانت في طور الإنجاز ، حيث نتج عن ذلك نقص فرص التشغيل وتوقيف عدد من العمال عن العمل.

4- النمو الديمغرافي الذي شهدته الجزائر خلال السنوات التي أعقبت الاستقلال:

وذلك بفعل التغيرات الاقتصادية والاجتماعية التي كان لها الفضل في تحسين مستوى معيشة السكان ، فانتشار المراكز الصحية وتقدم الرعاية الطبية قد أدى إلى انخفاض نسبة الوفيات خاصة لدى الأطفال ، مما أدى إلى ارتفاع سريع في الزيادة الطبيعية للسكان خلال فترة وجيزة.

5- ارتفاع تكاليف المعيشة وتدني مستوى الدخل:

كشف برنامج الإنمائي للأمم المتحدة تحت عنوان " تحديات امن الإنسان في البلدان العربية" عن أن الثروة النفطية لدى البلدان العربية ، تعطي صورة مضللة عن الأوضاع الاقتصادية لهذه البلدان، مشيرا إلى أن الأوضاع الاقتصادية للعالم العربي تخفي الكثير من الضعف البنيوي لهذه الاقتصاديات مما ينتج عنها زعزعة للأمن الاقتصادي لهذه الدول ولمواطنيها على السواء، وأشار التقرير إلى أن معظم الاقتصاديات المنطقة تحولت بفعل النفط إلى الاستيراد والخدمات، بالإضافة إلى وقوع الخدمات العربية في المرحلة الدنيا من سلسة القيمة المضافة، حيث لا تضيف إلا أقل القليل للتنمية المعرفية، وأوضح التقرير أن تزايد الاستيراد يتم على حساب الزراعة والصناعة، مشيرا الى أن

الدول العربية في 2007 أصبحت أقل تصنيعا منها قبل أربعة عقود، المعضلة الكبرى هي ان معدلات الفقر في المنطقة العربية في تزايد رغم كل الجهود الرامية إلى تقليصه والتي ارتفعت من 9.17 بالمئة في التسعينات الى4.18 بالمئة في الالفية الجديدة ،ويقبع 7.34 مليون عربي تحت خط الفقر، غالبيتهم العظمى في المناطق الريفية كما ان الاسر التي تعولها نساء أكثر تأثرا بالفقر من الأسر التي يعولها رجال 46 بالمئة نسبة البطالة لدى الشباب الجزائري واعتبر التقرير البطالة مصدرا لانعدام الأمن الاقتصادي في معظم البلدان العربية، مشيرا الى ارتفاع نسبة البطالة في الدول العربية إلى 4.14 بالمائة عام2005 ، مقابل 3.6بالمائة على المستوى العالمي.[1]

2-3- حجم العمالة غير الرسمية في الجزائر:

تعتبر نسبة التشغيل من بين المؤشرات الكمية التي لا يمكن الاستغناء عنها بأي شكل من الأشكال في تقييم أداء سوق العمل ، وتسعى الهيئات الدولية والحكومات إلى إعداد تقارير دورية لتحديد حصيلة تقريبية لحجم العمالة في القطاعات غير الرسمية ، خاصة وأن هذه التقارير تتميز بنوع من اللامصداقية كون الأنشطة الاقتصادية في القطاع غير الرسمي تتميز بالسرية والغموض ، وسنحاول من خلال ما يلي أن نتطرق إلى أهم النسب والمؤشرات المتعمقة بالظاهرة في الجزائر.[2]

[1] https://www.djazairess.com/elhayat/17 , 14 :00 , 10/03/2025.

[2] دحماني رضا ، بن ربيحة محمد ، سوق العمل بين حتميات التشغيل غير الرسمي وتحديات سوق العمل في الجزائر ، اليوم دراسي لطلبة الدكتوراه ، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ، جامعة الجزائر 3 ، سنة 2017 ، ص13.

- يبين الشكل التالي مدى تطور نسبة التشغيل غير الرسمي:

الشكل رقم (1) تطور مستويات التشغيل في القطاع غير الرسمي

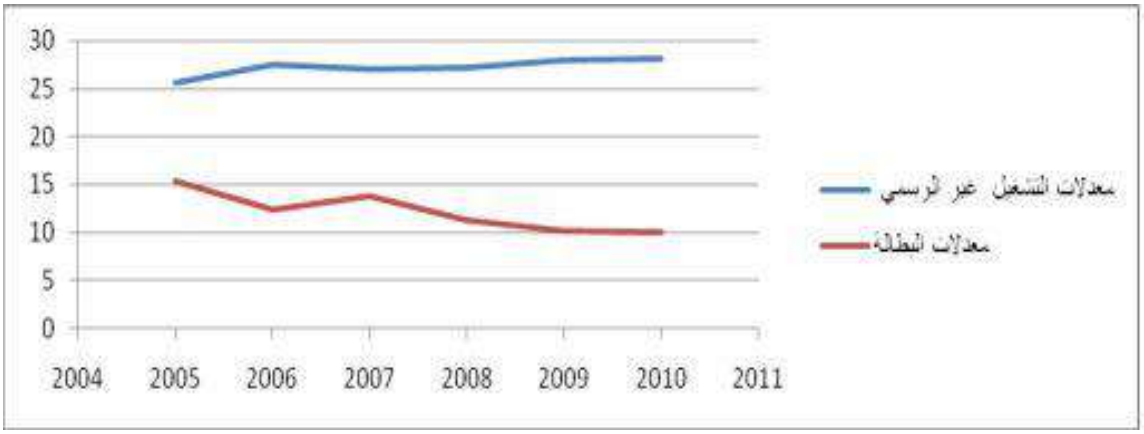

المصدر: منشورات الديوان الوطني للإحصاء

من خلال استقراء بيانات الشكل السابق نلاحظ أن التشغيل في الاقتصاد غير الرسمي في تطور مستمر وقد أصبح يشكل ما يقارب 30 %من القوى العاملة لسنة 2010 ، كما نلاحظ أيضا التباين الكبير بين معدلات البطالة التي تتجه نحو الانخفاض ، غير أن نسب التشغيل في القطاع غير الرسمي تتوجه بالمقابل نحو الارتفاع ، ويمكن القول أن القطاعات غير الرسمية قد لا تتأثر بعرض سوق العمل ، نتيجة لسعي الافراد في تحقيق دخول مرتفعة مقارنة بالدخول التي يتحصلون عليها في القطاع الرسمي ، ومن خلال الدراسات المتعلقة بظاهرة التشغيل غير الرسمي فإن زيادة نمو هذا الاخير الذي ارتفع بنسبة 4 % خلال الفترة 1993-1998 صاحبه تزايد في الطلب على اليد العاملة في القطاعات غير الرسمية ، مما أدى إلى زيادة مناصب الشغل غير الرسمية بنسبة 11.8% في حين قدرت نسبة تزايد مناصب الشغل الرسمية بـ: 52.2 % سنويا خلال نفس الفترة ، وعليه فالتشغيل غير الرسمي سمح بتعديل نسبة البطالة وخفضها بشكل

كبير خاصة في سنة 2000 أين وصل معدل البطالة إلى حوالي 30% فإذا ما استبعدنا التشغيل غير الرسمي وقمنا بحساب معدل البطالة فإنه سيتجاوز 43%.[1]

بالرجوع الى المؤشرات تطور حجم العمالة في الجزائر فإننا نرى انه يشكل تهديدا مباشر على الاقتصاد الوطني ، وذلك راجع لعدة عوامل منها:

- ان اصحاب هذه الانشطة لا يلتزمون بدفع الضرائب أو الرسوم للدولة ، ومع ذلك يستفيدون من البنية التحتية المتاحة ، مثل استخدام الطرق العامة بطرق غير قانونية.

- معظم المنتجات موجهة للسوق المحلية، وتتميز بكونها بسيطة ومنخفضة التكلفة، مع اعتمادها على مواد أولية محلية.

- تتميز هذه المشاريع بصغر حجمها، وغالًبا ماُتدار من المنازل كمراكز لإنتاج السلع وتنتشر بشكل ملحوظ في المناطق العشوائية.

- تختلف ظروف العاملين في هذا القطاع، فالبعض يسعى لكسب لقمة العيش وتغطية احتياجات أسرته، في حين يسعى آخرون لتحقيق أرباح سريعة.

2-4- دور المشاريع المنزلية المصغرة في خلق فرص عمل في الجزائر

تشهد العديد من دول العالم في السنوات الاخيرة اهتماما ملحوظا ومتزايدا بالدور الحيوي والمهم للمشاريع المنزلية المصغرة ، حيث اصبح ينظر اليها بأنها احدى داعمات زيادة الدخل ورفع مستوى معيشة الافراد ، " وقد تجسد هذا التوجه في عدة تجارب رائدة ، من بينها تجربة بنك غرامين في بنغلاديش التي تعتبر من اهم النماذج في خلق فرص عمل، والذي بدوره منح تمويلات مصغرة للنساء الفقيرات لإطلاق مشاريع منزلية مصغرة ، فقد اسس **الدكتور محمد يونس** هذا البنك سنة 1983 كأول مؤسسة مالية متخصصة في التمويل المصغر دون ضمانات ، وتشير الاحصائيات الرسمية الى ان اكثر من 8.6مليون شخص اغلبهم نساء ، استفادو من قروض البنك ، وبلغ معدل السداد

[1] حياة برحمون ، الإقتصاد غير الرسمي وأثره على اقتصاديات الدول النامية ، مذكرة لنيل شهادة ماجستير ، جامعة بومرداس ، السنة الجامعية 2009-2010 ، ص137.

97 بالمئة ، مما يجعله من انجح التجارب العالمية في مكافحة الفقر والبطالة وخلق فرص عمل ضمن اطار غير الرسمي.[1]

وتعتبر المشاريع المنزلية المصغرة في الجزائر ذات جذور عميقة في الهياكل الإجتماعية والاقتصادية التقليدية ، فبرغم من عدم وجود تاريخ محدد لظهورها ، إلا انها كانت دائما حاضرة كشكل من اشكال النشاط الاقتصادي غير الرسمي ، خاصة في المناطق الريفية ، فقد كان للمرأة الريفية في الجزائر دور مبكر في هذا النوع من الأنشطة ، إذ مارست منذ زمن بعيد اعمالا منزلية بسيطة غير ظاهرة ، كالطهي والخياطة وغيرها ، وبسبب القيود الاجتماعية والمسؤوليات الأسرية ، وجدت العديد من النساء في المشاريع المنزلية المصغرة وسيلة مرنة للمساهمة في دخل الأسرة.

بحلول عام 2020 ، ومع تفشي جائحة كورونا والاجراءات المصاحبة لها في الجزائر ، شهدت المشاريع المنزلية المصغرة تحولا في حجمها وأهميتها ، فالإغلاقات وفقدان الوظائف في القطاع الرسمي دفع بالكثير من الافراد ، بمن فيهم سكان المدن والشباب ، الى تبني هذا النوع من المشاريع كآلية للتكيف والبقاء ، ومع مرور الوقت بدأت هذه المشاريع تخرج الى العلن تدريجيا وتحظى باهتمام اكبر من المجتمع ، إذ تؤدي المشاريع المنزلية المصغرة دورا كبيرا في كسر حاجز البطالة ، وتوفير فرص العمل لسد احتياج الفرد وتنوير الافكار والتشجيع على الانخراط في الاعمال الخاصة ، والابداع والابتكار.

تعرف منظمة العمل العربية (ALO) المشاريع المنزلية المصغرة بأنها تلك المشاريع غير المسجلة لدى الاجهزة الحكومية والتي تقوم بإنتاج وتوزيع السلع والخدمات ، وتتألف من منتجين مستقلين يستخدمون عادة اما عمال من العائلة ، وتعتمد

[1] https://grameenbank.org.bd, 23/06/2025,11:30.

على رؤوس اموال غير ثابتة وتكتسب دخلا غير منتظم وتهيء فرص عمل غير مستقرة.[1]

وتكمن أهمية المشاريع المنزلية المصغرة فيما يلي: [2]

1) تشكل المشروعات الصغيرة مصدرا للأمن الاقتصادي والاستقرار الاجتماعي في المجتمعات: حيث تعطي الفرصة لبعض الفئات في المجتمع كالمرأة والمهنيين والشباب لان تصبح قوة فاعلة فيه عبر اقامة تأسيس المشروعات صغيرة.

2) تساهم في تنمية وتطوير المهارات: إن المشروعات الصغيرة تعطي فرصة ذهبية لأصحاب المهارات والإبداعات من أفراد الشعب الذين يمتلكون قدرات مالية محدودة من أن يحققوا أحلامهم في امتلاك مشروع خاص في كثير من الأحيان فإن المشروعات الكبيرة أو العابرة للقارات قد بدأت صغيرة ثم نمت بشكل متواصل ومنتظم ، الأمثلة على ذلك لا تنتهي وقد يكون أكثرها بروزاً شركة كوكا كولا التي أسسها أحد الصيادلة سنة 1886 ببضعة آلاف من الدولارات ووصلت إلى أن أصبح حجم أعمالها أكثر من عشرات الملايين من الدولارات.

3) تجسد القيم الإنسانية المشتركة حيث أن مشاركة أفراد الأسرة في النشاطات التجارية المختلفة هو امر دارج في المشاريع ، كونها تقدم مزايا عديدة اكثر ، لقد دلت الاحصاءات ان 90% من المشاريع التجارية في العالم هي صغيرة ، وحوالي 80% من المشاريع هي "عائلية بالأساس".

من هذا المنطلق تلعب المشاريع المنزلية المصغرة دورا مهما في الجزائر ، حيث توفر فرصًا لتحسين الدخل الشخصي ووسيلة فعالة لتحقيق الاستقلال المالي والعمل من المنزل ، من أمثلة على المشاريع المنزلية نجد (تحضير المأكولات والحلويات المنزلية ، التعليم من المنزل ، الخياطة ...إلخ).

[1] عطية ، اشراف ابراهيم ، واقع المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد المصري تحديات العمل واليات المواجهة ، مجلة العلوم القانونية والاقتصادية ، جامعة عين الشمس ، مجلد 63 ، العدد1 ، 2021 ، ص16.

[2] تميمي، ارشد فؤاد مجيد ،مدى مساهمة المشروعات الصغيرة في اتساع وعمق الاقتصاد الأردني ،مجلد مؤتمر الاقتصاد السابع ،جامعة اليرموك ،2007 ، ص239.

خاتمة الفصل

من خلال ما تم تناوله في هذا الفصل يمكن القول ان القطاع غير الرسمي يمثل واقعا اقتصاديًا واجتماعيًا يفرض نفسه في الجزائر ، ومع تزايد معدلات الفقر والبطالة ، والحاجة المتزايدة الى مصادر الدخل إضافية ، فقد دفعت هذه العوامل العديد من الافراد والأسر الى البحث عن بدائل تمكنها من التكيف مع الوضع الجديد وضمان مصدر رزق مستدام ، حيث ان المشاريع المنزلية المصغرة جزء من القطاع غير الرسمي تمكن الافراد من العمل في بيئتهم الخاصة وتخلق فرص عمل وتقلل من البطالة ، وبما ان هذه المشاريع ترتبط بوضع سوق العمل ومستويات البطالة ، سيتم التطرق الى هذين المفهومين في الفصل الموالي.

الفصل الثالث: مفهوم العمل والبطالة في السياق السوسيولوجي

تمهيد

يعتبر العمل من أهم الأنشطة التي يقوم بها الإنسان لتحقيق ذاته وتلبية احتياجاته المادية والمعنوية ، فهو لا يقتصر فقط على كونه وسيلة لكسب العيش، بل يُعد أيضاً وسيلة للإسهام في تنمية المجتمع وبناء الحضارة ، وفي المقابل، تُعدّ البطالة من أبرز الإشكاليات الاجتماعية والاقتصادية التي تواجه المجتمعات، إذ تؤدي إلى تهميش طاقات الأفراد وتضعف منسوب الإنتاج والتقدم، كما ترتبط البطالة بالعديد من الآثار السلبية مثل الفقر، التوتر الاجتماعي، وتفشي بعض الظواهر السلبية كالإجرام والهجرة غير النظامية.

سنحاول ان نبين في هذا الفصل مفهوم العمل وانواعه وخصائصه ، كما سنوضح مفهوم البطالة ، وانواعها وأثرها.

1- ماهية العمل

إن العمل في القطاع غير الرسمي يشير إلى الأنشطة الاقتصادية التي لا تخضع للتنظيم أو الرقابة الرسمية من قبل الحكومة أو الجهات الرسمية الأخرى ، يتضمن هذا النوع من العمل وظائف غير مسجلة أو غير موثقة، مثل العمالة المؤقتة، الحرفيين المستقلين، والعمل في المشروعات الصغيرة غير المرخصة.

1-1- مفهوم العمل

ان العمل ظاهرة انسانية واجتماعية شاملة على حد عبارة عالم الاجتماع والأنثروبولوجيا **" ما رسال موس (Mauss Marcel) "** ، وذات أبعاد متعددة منها البيولوجيا المتمثلة فيما يبذله الإنسان من طاقة جسدية عند ممارسته للعمل ،ومنها النفسي ذو الصلة الوثيقة بشخصية العامل ومختلف انفعالاته الكامنة وتفاعله مع مكان عمله ومحيطه ، ومنها الاجتماعي ذو الصلة بشبكة ، والعلاقات التي تنسج بين الأفراد الموجودين داخل مجالات العمل.[1]

وقد عرفه **" أوغست كونت "** [2] بقوله ان العمل هو التغيير النافع للمحيط الخارجي من طرف انسان"، ويعد **"برودون"** واحدا من أبرز العلماء الاجتماعيين الذين أسهموا في تحديد مفهوم العمل، فهو يرى ان العمل ما هو إلا قدرة الإنسان المنطقية تجاه العوامل المادية ، فكل ما في العالم وما في الإنسان من قدرة على الإبداع تتمثل في العمل.[3]

ويذكر **" ألفرد كوهن"** ان العمل في النظرية الاقتصادية هو " كل جهد يبذله الإنسان بوحي من إرادته واختياره سواء كان جهد ذهنيا أو جسمانيا لتحقيق غرض نافع ، أو هو كل عناء يتحمله الإنسان في سبيل إشباع الحاجات عن طريق إنتاج السلع والخدمات"،

[1] عائشة التائب ، النوع وعلم اجتماع العمل والمؤسسة، منظمة المرأة العربية، القاهرة، سنة 2011 ،ص15.
[2] إيزدور ماري أوغست فرانسوا كزافييه كونت ، ولد سنة 19 يناير 1798 ، وتوفي في 5 سبتمبر 1857 ، وهو عالم اجتماع وفيلسوف اجتماعي فرنسي ، ويعد الاب والمؤسس للفلسفة الوضعية.
[3] قشار محمد ، مجلة الواحات للبحوث و الدراسات، المجلد 10 ، العدد 2 ، 2017 ، ص-ص 1146-1147.

ولذلك يعد العمل واحدا من الأنشطة الاقتصادية التي تعمل على ايجاد حل المشكلات التي تواجه المجتمع ككل.[1]

للوقوف على حقيقة ما الذي يعنيه العمل بالنسبة للعامل ، تمت دراسات الآثار النفسية للبطالة على ذكر **"كولير"** ، ان كثيرا من الرجال العاطلين متوسطي السن والمعتادين على عمل منتظم يفضلون الحصول على أي نوع من العمل ، حتى بأجر أقل مما يحصلون عليه من مساعدة حكومية ، من اجل الحصول على مكانة معترف بها في المجتمع ، إذن من الواجب أن يحس العامل بأن ما يعمله له بعض الدلالة ، أي أن عمله رباط بينه وبين مجتمعه.[2]

1-2- خصائص العمل

يمتاز العمل بمجموعة من الوسائط الناتجة عن جوهره وعلاقة الإنسان بالمحيط، ويمكن تلخيصها في النقاط التالية: [3]

1- يعبر العمل عن بذل جهد عقلي وفكري بغرض تحقيق هدف أو التحصل على مقابل.

2- ينتج عن العمل تقديم منتجات ذات قيمة ، تختلف طبيعتها باختلاف طبيعة العمل المقدم والموارد المستعملة فيه بحيث يخضع العمل إلى إحصاء وقياس وهي عنصر ملازم له.

3- نظر لكونه ظاهرة اجتماعية ، فالعمل يرتبط بشكل مباشر بتنظيم المجتمع بواسطة ما يسمى بتقسيم العمل وتنظيمه.

4- للعمل ميزة أخلاقية ويرتبط بالجانب الثقافي للمجتمعات.

5- يتميز كل من العمل والعامل بالتعقيد باعتباره تجميع لعدد من الجوانب (نفسية، اجتماعية، اقتصادية).

6- تتغير درجة ارتباط الإنسان ككائن حي بالآلة لارتباطها بالتطور التكنولوجي، وأساليب تنظيم المؤسسات والتطور الحضاري للإنسان.

---

[1] قشار محمد ، المرجع السابق، ص1148.

[2] المرجع نفسه ، ص1152.

[3] فريد النجار، إدارة الأعمال الاقتصادية والعالمية .الاسكندرية :مؤسسة شباب الجامعة ، 1999 ، ص124.

3-1- أهداف العمل

للعمل عدد من الأهداف التي يجب تحقيقها، نذكر منها ما يلي: [1]

- زيادة الأرباح: حيث يُعتبَر الهدف الرئيسيّ من العمل، هو الحصول على الرِّبح المادِّي، على اختلاف نوع العمل، سواء كان تجاريّاً، أو صناعيّاً، أو مُتعلِّقاً بنظام الخدمات، إذ تُساعِد زيادة أرباح العمل على استمراريّة وُجودِه؛ وذلك لأنّ زيادة نسبة الأرباح تُساهم بشكلٍ كبيرٍ في زيادة كفاءة العمل.

- رفْع مستوى الإنتاجيّة والأداء: يُساعِد رَفْع مستوى أداء العاملين وتعزيزه على زيادة الإنتاجيّة، ممّا يُؤدِّي إلى زيادة الأرباح، ويُساهم في دَعْم العمل، وتنميته، ومن الأمور الداعمة لذلك: تعزيز العاملين، وتحفيزهم، وإثارة الدافعيّة فيهم، الأمر الذي ينعكس على إنتاجيّة العمل، وبالتالي تحسينه.

- النمو والتوسع: حيث إنّ زيادة أرباح العمل تُؤدِّي إلى الانتقال بالتفكير إلى توسعة العمل، وتنميته، وتطويره، الأمر الذي من شأنه أن يساهم في نُموّ العمل وتوسُّعِه من ناحية العدد، والكَمّ.

- دَعْم التقنية والتطوير: إذ تُعتبَر إضافة التقنية إلى العمل وتطويره من العمليّات المُهمّة جدّاً للعمل، حيث تُساعِد على توفير الوقت، والجهد.

[1] https://mawdoo3.com/ , 16 /03/2025, 10:00.

1-4- أثار العمل على الفرد والمجتمع

1- اثار المادية:

تؤثر البطالة سلبًا على الأفراد والجماعات، أي أن للعمل فوائد مادية وملموسة ليس فقط على القائم بالعمل بحد ذاته، بل على عامة المجتمع بصورته الكلية، وفيما يلي بعض الآثار المترتبة على الفرد والمجتمع: [1]

أ) على الفرد: الفرد هو العنصر الأول للمجتمع وأساسه، حيث تشمل الآثار المادية للعمل على الفرد ما يلي:

- يوفر العمل المال للعامل، أي توفير القوة والقدرة الشرائية اللازمة لشراء حاجاته الأساسية.

- يرتبط العمل بصحة الفرد ارتباطًا وثيقًا على خلاف البطالة، فإن الحصول على مصدر دخل ينعكس بدوره إيجابًا على المستوى الصحي، ويزيد من إنتاجية العامل، ويقلل مستويات القلق والفقر، فالحصول على تأمين صحي كامتياز من مكان العمل، بالإضافة إلى الإجازات المرضية المدفوعة الأجر، كلها عوامل تساعد في ازدهار الوضع المادي والمالي للعامل.

- الفرصة في الحصول على مستوى تعليمي أفضل لدى الأفراد مرتبط بالعمل، فالعمال المشاركين في سوق العمل لديهم مهارات متنوعة وخلفيات تعليمية وثقافية مختلفة أيضًا، والذي بدوره يخلق تباينًا في الأجور والفرص المتاحة للتطور.

ب) على المجتمع: فيما يلي أبرز آثار العمل الاجتماعية على المجتمع:

- يقوم العمل على تقوية العلاقات المهنية بين العاملين في مجتمع مهني معين، ويظهر ذلك جليًا تحت إطار شبكة المُعرفين.

- يعزز العمل من تماسك عناصر ومكونات المجتمع بعضها البعض.

[1] Bunean.com ، https://bunean.com , 12:30 ,8/04/2025.

- يساعد العمل على تكوين النقابات العمالية والتي من شأنها خلق حراك في المجتمع.

- يعزز مفهوم المواطن المنتِج، بمعنى آخر أن الفرد المنتج لا يكون عالة على المجتمع.

2- القيمة العمل الاجتماعية:

وراء كل وضعية في منصب العمل أحكامها اجتماعية خاصة لمن يشغلها، وعليه تحدد المرتبة الاجتماعية في المجتمع ، كما أن الفئة النشيطة لا تتعلق فقط بالذين يعملون فحسب والذين لديهم شغل معترف به، ولكن أيضا بؤلئك البطالين ولا يعني أن يكونوا بدون شغل ، بل وجودهم ضمن فئة معترف بها وشرعية لحصولها على شغل إن لم تكن ذلك فهذا يعني غياب الاعتراف الاجتماعي بقيمة العمل في المجتمع.

يعتبر العمل من هذه الزاوية عقد اجتماعيا ومسؤولية بين أفراد المتعاقدة، وإذا نظرنا إلى العمل من زاوية المنفعة المادية فإن الأمر يتعلق بتسخير الإنسان لطاقته البدنية والفكرية لإنتاج الخيرات وخدمات النافعة.

أما من زاوية تغير السيء فإن عمل الإنسان كامل في علاقته بعناصر البيئة المحيطة من حوله، يدخل عليها من التغير وتحويل ما يعني تغير شكلها الطبيعي الاصلي إلى شكل آخر ثقافي إبداعي بغرض السيطرة عليها.[1]

1-5- أنماط العمل

أنماط العمل تشير إلى الطرق المختلفة التي يُمكن من خلالها تنظيم وتنفيذ المهام المهنية، أهمها:

1. العمل التقليدي (الدوام الكامل): العمل التقليدي هو نوع من الوظائف التي تعتمد على نظام ثابت من حيث الوقت والمكان، وغالبًا ما تتم في مؤسسات أو شركات بطريقة روتينية ومنظمة ، في مقر الشركة ، غالباً من 8 صباحاً إلى 5 مساءً

[1] حجاز سعود، الشباب والبطالة في مجتمع الجزائري- اطروحة لنيل شهادة دكتورا في عدم الإتباع بكلية العلوم الانسانية ولاجتماعية، قسم علم الاجتماع ، جامعة الاجزائر ، 2012/2011، ص ص109-110.

،غالبا ما تكون هذه اعمال الرسمية و تعتبر قانونية ثابت ويشمل التزامات يومية واضحة.

2. العمل الجزئي: العمل الجزئي هو نوع من الوظائف التي يكون فيها عدد ساعات العمل أقل من عدد الساعات المعتادة في الوظائف الكاملة ، غالباً ما يكون مناسباً للطلاب، أو الأشخاص الذين لديهم التزامات أخرى، أو من يبحثون عن دخل إضافي وعدد ساعات أقل من الدوام الكامل، وهو تقسيم العمل الى أقل ساعة ويعتبر مناسب للطلاب أو من لديهم التزامات أخرى.
3. العمل الحر: بدون التزام دائم بشركة واحدة ،يقوم العامل بتقديم خدماته لمختلف العملاء مقابل أجر ، مرن ولكنه غير مستقر أحياناً.
4. العمل عن بُعد: من أي مكان خارج مقر الشركة أصبح شائعاً جداً بعد جائحة كورونا.
5. العمل المرن: لا يوجد وقت محدد لبدء أو إنهاء العمل ويعتمد على الإنجاز وليس الحضور و يعتبر من افضل أعمال المرن.
6. العمل بالمهام: يشمل وظائف قصيرة الأمد أو حسب المهمة (مثل سائقي التطبيقات) ، مرن وسريع لكنه يفتقر للأمان الوظيفي.
7. العمل المختلط: يجمع بين العمل من المكتب والعمل عن بُعد ويمنح توازناً بين المرونة والانضباط ويمكن قول أن العمل المختلط يعطي نتائج ممتازة في اتقان العمل.

2- ماهية البطالة

إن البطالة هي حالة من عدم وجود عمل للأشخاص القادرين على العمل والباحثين عنه ، تحدث البطالة عندما يكون هناك فارق بين عدد الأشخاص الذين يبحثون عن وظائف وفرص العمل المتاحة في السوق.

2-1- تعريف البطالة

البطالة تعني صفة العاطل عن العمل لكن مع هذا هناك أشخاص غير قادرين عن العمل، ويمكن القول أن شخص انه عاطل عن العمل إذا توفرت فيه الشرطين التاليين: القدرة على العمل والبحث عن العمل، وان يكون على استعداد تام للعمل ومؤهلا لذلك.

وهناك من يُعرّف البطالة بأنّها عدم القدرة على تحقيق التشغيل الكامل للأفراد سواء تمّ ذلك لعدم توافر فرص العمل الكافية للراغبين في العمل، أم تمّ ذلك بحضّ بعض الأفراد الناجم عن زهدهم في العمل.[1]

فالبطالة تعد من الظواهر الاجتماعية والاقتصادية المعقدة التي تواجه العديد من الدول ، سواء المتقدمة او النامية ، وهي تشير الى الحالات التي يكون فيها العديد من الافراد القادرين على العمل ، والراغبين فيه ، والباحثين عنه بشكل فعال ، غير قادرين على العثور على الوظيفة المناسبة خلال فترة زمنية معينة ، اي ان البطالة لا تشمل فقط من لا يعمل بل من يبحث عن العمل ولا يجده رغم توافرالمؤهلات والاستعداد البدني والعقلي لذلك.

كما تعرف أيضا بمقدار حجم العمل المعروض وحجم العمل المستخدم عند مستويات الأجور السائدة في سو ق العمل ، وذلك خلال فترة زمنية معينة.[2]

[1] عبد الفتّاح عفيفي، رؤية سيكولوجية للشباب لمشكلة البطالة بين خريجي الجامعات والمعاهد العليا، المؤتمر العلمي الثالث لكلية الخدمة الاجتماعية بالفيوم، جامعة القاهرة بعنوان "الخدمة الاجتماعية في الوطن العربي لآفاق المستقبل" 1990، ص 78.
[2] وداد عبد العالي، دور السياسات التشغيل في مكافحة البطالة في الجزائر، مذكرة لنيل شهادة الماجيستر في العلوم السياسية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، جامعة جيلالي بونعامة، خميس بونعامة، الجزائر، 2017-2018، ص ص4 -3.

2-2- مشكلة البطالة

تعد البطالة من بين أهم المشكلات التي عانت منها غالبية المجتمعات المعاصرة على اختلاف أنظمتها الاجتماعية والاقتصادية ، فتظهر هذه المشكلة في الدول المتقدمة والعربية والنامية على حد سواء على رغم قرار التطور بين هذه الدول على المستويين الاقتصادي والاجتماعي. [1]

إن البطالة واحدة من اخطر المشكلات التي تواجه المجتمعات المعاصرة ، لما تسببه من اثار سلبية تمس كافة جوانب الحياة الاقتصادية والاجتماعية وحتى النفسية ، فوجود نسبة مرتفعة من الافراد القادرين على إيجاد عمل مناسب لا يعني فقط تعطيلا لموارد بشرية ثمينة ، بل يعكس ايضا خللا هيكليا في الاقتصاد الوطني وسوء توزيع للفرص والموارد ، وتزداد خطورة البطالة في في الدول النامية التي تعاني من ضعف في التخطيط الاقتصادي ، وتراجع في معدلات الاستثمار ، وارتفاع نسب النمو السكاني.

وقد بدأ ظهور مشكلة البطالة عالميا مع الثورة الصناعية في مطلع القرن الحالي ، وتزايدت في بعض المجتمعات حسب التغيرات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية التي طرأت عليها. [2]

حيث بدا أغلب الدول تعاني من مشكلة البطالة في السنوات الأخيرة بمعدلاتها المرتفعة ، ومشكلة البطالة ترجع في الواقع إلى العديد من المشاكل الاقتصادية التي يعاني منها الاقتصاد العالمي ، وانخفاض معدلات النمو في أغلب دول العالم وقد زادت حدة هذه المشاكل اعتبارا من نهاية السبعينات وبداية الثمانينات من هذا القرن، فأدت في مجمل نتائجها إلى إعاقة التطور الإنتاجي وبالتالي الحد من توفير الإمكانات وإيجاد فرص جديدة للعمل ،وإن النقص في إمكانات توفير فرص العمل الجديدة تؤدي بالضرورة إلى نشأة وتكوين ظاهرة البطالة وتؤدي تلك الأعداد الجديدة المضافة

[1] بثينة توفيق الرحب ، أمال عبد الرحيم ، البطالة والسلوك المنحرف ، دراسة اجتماعية ميدانية في سجون دمشق – مجلة شئون اجتماعية – الإمارات الشارقة – جمعية الشؤون الاجتماعية ع 74 ، ص 9.

[2] مجلس الأعلى للشباب والرياضة : الإدارة المركزية للبحوث الشبابية والرياضية ، بطالة الشباب وعمالة الناشئة وآثارهما على التنمية ، الجزء الأول ، 1993، ص 41.

والمتزايدة من خريجي المدارس والجامعات ومراكز التدريب ممن ينهون دراستهم وتدريبهم سنويا إلى تفاقم هذه المشكلة بصورة سريعة ، هذا إلى جانب الأعداد المتزايدة من السيدات الراغبات في العمل ، نتيجة للتطورات الاقتصادية والارتفاع المستمر في تكاليف المعيشة والتغيرات الاجتماعية خاصة في أنماط الحياة والسلوك والاستهلاك التي أضافت أبعاداً جديدة لهذه المشكلة .[1]

3-2 أنواع البطالة

تتعدد اوجه البطالة وتختلف اسبابها باختلاف الظروف الاقتصادية والاجتماعية التي تمر بها كل دولة ، وللبطالة عدة انواع أهمها تتمثل فيما يلي: [2]

- البطالة الهيكليّة: (بالإنجليزية: Structural unemployment) بسبب عاملين رئيسيين هما؛ عامل التباين بين المهارات المطلوبة ومهارات العمّال، والعامل الجغرافيّ الذي يُقصد به توافر الوظائف في المناطق التي يصعب على العامل الوصول إليها، وذلك بسبب وجود بعض التعقيدات في القوانين والإجراءات ، كصعوبة الحصول على تأشيرة السفر، وعندما تؤثّر البطالة الهيكليّة على المناطق المحليّة من الناحية الاقتصادية يُطلق عليها اسم البطالة الإقليميّة.

يُمكن توضيح عامل عدم التوافق بين المهارات التي يمتلكها العمّال والمهارات التي يحتاجها أصحاب العمل في وظيفة معيّنة، بعدم امتلاك العمّال مهارة التعامل مع الآلات الحديثة، وبالتالي فإنّهم بحاجة لوقت حتّى يتدرّبوا عليها، وقد يكون سبب التباين في المهارات المتوافرة والمطلوبة إلى الركود طويل الأمد في سوق العمل، فتُصبح المهارات التي يمتلكها العمّال قديمة، فيظهر شكل من أشكال البطالة الهيكليّة، ويُطلق عليه اسم

[1] طارق عبد الرؤوف عامر، اسباب و أبعاد ظاهرة البطالة وانعكاساتها على الفرد و الأسرة و المجتمع ودور الدولة في مواجهتها ، ط2 ، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع ، عمان ، 2015 ، ص ص13-14.

[2] www.investopedia.com, 12 :00, 10/04/2025.

البطالة الموسميّة، ويُقصد بها البطالة التي تظهر بسبب تأثّر هيكل الاقتصاد واختلاف الطلب على القوى العاملة.

- البطالة الدورية: يُقصد بالبطالة الدوريّة (بالإنجليزية: Cyclical unemployment) أو ما يُطلق عليها اسم بطالة نقص الطلب، أو البطالة العامّة، تلكَ البطالة المرتبطة بفترات الانكماش والانتعاش الاقتصاديّ في الدولة، حيثُ يظهر تباين في عدد العمال العاطلين عن العمل خلال هذه الفترة، فترتفع معدلات البطالة خلال فترات الركود، وتنخفض خلال فترات النمو الاقتصاديّ، ويُمكن التقليل من البطالة الدوريّة أثناء فترات الركود من خلال الاستفادة من الدراسات الاقتصاديّة وأدوات السياسة الحكوميّة التي تستعملها لتحفيز الاقتصاد.

ينتج عن البطالة الدوريّة نوع آخر من البطالة يُدعى البطالة المقنّعة، ويُقصد بها تلك البطالة التي يكون فيها العمّال في وظيفة ولا يستغلّون فيها كامل طاقتهم أو أنّهم لا يعملون في وظائف بمستوى مهاراتهم؛ وذلك بسبب اضطرارهم لقبول وظائف أقلّ من قدراتهم في حالة الركود الاقتصاديّ.

- البطالة الاحتكاكية: ترتبط البطالة الاحتكاكيّة (بالإنجليزية: Frictional Unemployment) بالتحوّلات المؤقتة في حياة الشخص والتي تدفعه للبحث عن عمل، فقد يكون سبب بحثه عن عمل هو تخرّجه حديثاً من الجامعة ورغبته في الحصول على وظيفة، أو انتقاله من منطقة إلى أخرى ورغبته في العثور على وظيفة في مكان إقامته الجديد، وقد يلجأ البعض لترك عمله بغرض البحث عن وظيفة جديدة أفضل، وهو ما يُطلق عليه اسم البطالة الطوعيّة.

يفقد العامل وظيفته القديمة في بعض الأحيان فيسعى للبحث عن وظيفة جديدة، وهو ما يُطلق عليه اسم بطالة البحث، ويمكن التقليل من هذا النوع من البطالة بتوفير معلومات أفضل عن سوق العمل والوظائف المتاحة، وبالتالي التقليل من الوقت المبذول في البحث عن الوظيفة، وعلى الرغم من ذلك فلا يُمكن الوصول إلى مفهوم البطالة الصفريّة بسبب التغيّر المستمرّ في حياة العمّال.

- البطالة المؤسسية: تظهر البطالة المؤسسيّة (بالإنجليزية: Institutional unemployment) بسبب عدد من العوامل والحوافز المؤسسية طويلة الأجل في اقتصاد الدولة، والتي تكون غالباً متأثّرةً بالسياسات التي تفرضها الحكومة، مثل ارتفاع الحد الأدنى للأجور، وسنّ بعض قوانين الترخيص المهنيّ التي تُقيّد الشركات، وقد تكون العوامل مرتبطةً بظواهر شائعة في سوق العمل، مثل الأجور التي تعتمد على الكفاءة في العمل أو الممارسات التمييزية في التوظيف، وقد يكون سببها مؤسسات سوق العمل نفسها مثل عدد النقابات المرتفع.

2-4- أبعاد البطالة

إن البطالة ظاهرة مركبة لا تقتصر أثارها على الجانب الاقتصادي فحسب ، بل تمتد لتشمل ابعادا اجتماعية وسياسية وحتى جغرافية ، تتمثل هذه أبعاد فيما يلي: [1]

1- البعد السياسي:

تؤثر البطالة على المجتمع من الناحية السياسية حيث يبدأ ظهور التيارات السياسية المختلفة حسب الظروف الاقتصادية والاجتماعية التي تحيط بالمجتمع ككل يهدد الامن السياسي للدولة، فيستغل زعماء تلك التيارات وجود ظاهرة او مشكلة البطالة بالمجتمع وتفرغ كثير من مواطنيه بلا عمل ، ويبدأ في تشكيل التنظيمات المناهضة لنظام الحكم القائم مما يهدد الامن السياسي للوطن.

2- البعد الاجتماعي :

تعد التغيرات الاجتماعية التي طرأت على المجتمع بعد عام 2003 ، من اهم العوامل التي أدت الى ظهور مشكلة البطالة ، ومن اهم التغيرات هجرة اهل القرية والريف الى المدن للبحث عن حياة اجتماعية أفضل ، مما يؤدي الى ظهور مجتمعات عمرانية عشوائية بضواحي تلك المدن يقطنها عدد كبير من السكان مختلفين في المستوى الاجتماعي ، مما جعلها بؤراً اجرامية وبيئة للانحراف نظراً لوجود تكدس غير عادي في هذه المجتمعات ، وعدم وجود حياة اجتماعية أفضل وعدم تداخل الاسر فيما بينها ، مما

[1] طارق عبد الرؤوف عامر ، المرجع السابق ، ص15.

أدى ذلك الى التخلي عن بعض العادات والتقاليد التي كانت تحكم المجتمعات الريفية، ولزيادة عدد السكان في هذه المجتمعات عن احتياجات العمالة في تلك المدن ، بدأت تظهر مشكلة البطالة ، ونتيجة لذلك انتشرت بعض الجرائم التي تتنافى مع العادات والتقاليد مثل جرائم الآداب العامة والتعدي على الآخرين والسرقة والتعدي على أملاك الدولة ، حيث يسيطر على الشباب العاطل شعور بالفشل والاحباط ، مما ينعكس على علاقته بالمجتمع ويتولد لديه شعور أعمق بالقنوط واللامبالاة والبأس من امكانية تحسين حالته في المستقبل ، وبذلك تقل مقاومته النفسية والاجتماعية للتحدي الذي فرضته البطالة، مما يجعله سهل الاستهواء وسهل التعرض والتأثر بالتيارات الانحرافية ، كما ينتج عن البطالة درجة من الحقد والبغضاء بين العاطلين مما يجعلهم قابلين للتعرض للتأثيرات السلبية مما يفقدهم ولاءهم لمجتمعهم.

3- البعد الجغرافي :

ان تجاوز ضعف النسب المناظرة بين عدد الذكور والاناث والتي تصاحب ارتفاع معدلات الخصوبة المرتفعة والتي تؤثر في التوزيع العمري للسكان ، وايضاً ارتفاع نسبة البطالة للإناث والذي يرجع الى معوقات تشغيل الاناث خوفاً من اجازات الوضع والانشغال بتربية الاطفال والاهتمام بالعائلة.

4- البعد الاقتصادي:

يجب ان يساهم كل فرد في العمل فإذا لم يجد جزء من أفراد المجتمع فرصة للعمل ،فمعنى ذلك اهدار وخسارة لإمكانات وطاقات كان من الممكن ان تساهم في الإنتاج ، فمعنى وجود فئة من العاطلين يمثل خسارة القوى القادرة على الانتاج وحرمان المجتمع من الاشباع الذي كان ينتج من استهلاك السلع التي كان ينتجها العاطلون، حيث نجد ان تركيز الاستثمارات العامة في مناطق محددة تساعد على اجتذاب اعداد متزايدة من المهاجرين اليها ، مما يؤدي في النهاية الى ارتفاع معدلات البطالة بشكل ملموس.

5- البعد الأمني:

من اخطر الابعاد لمشكلة البطالة والذي يهدد المجتمع وأمن الدولة والنظام الحاكم ويتزايد هذا الخطر، زيادة مضطردة مع زيادة مشكلة البطالة حيث تتزايد معدلات ارتكاب نوعيات محددة من الجرائم والتي ترتبط ارتباطاً وثيقاً بمعدلات البطالة ، فكلما كثرت المشاكل الاقتصادية وزاد حجم البطالة وقلة الدخل الفردي زاد ارتكاب الجرائم الاقتصادية لاستعواض النقص في الدخل الفردي ، نتيجة لزيادة السخط على المجتمع والتخلي عن الوطنية والقومية واي انتماء آخر وابتعاد الفرد عن العادات والتقاليد والقيم الاجتماعية الفاضلة ، فكل هذه العوامل تؤدي الى زعزعة الامن الداخلي للبلاد.

2-5- أسباب البطالة

تتمثل أسباب البطالة في مايلي:

1- اسباب الاجتماعية:

- النزاعات والحروب المنتشر في بعض الدول تؤثر بشكل مباشر على استقرار المجتمعات ، ما يؤدي الي تعطيل النشاط الاقتصادي ويقلص فرص العمل .

- اعتماد بعض الدول على سياسة مركزية متشددة مثل حصر قرار في يد الدولة ، دون فتح المجال للقطاع الخاص أو دعم الاستثمار، يقلل من خلق الوظائف .

- ضعف السياسات التنموية ، خاصة في الدول النامية ، يحد من القدرة على التوسع الاقتصادي في توفير فرص عمل كافية .

2- اسباب الاقتصادية:

- ازدياد أعداد خرجي الجامعات سنويا مقابل عدد محدود من الوظائف المتاحة لا يتماشى مع حجم العرض .

- تغير في سوق العمل ، مثل الاستقالة من العمل أو الانتقال المؤقت بين الوظائف.

- الاعتماد على التكنولوجيا المتزايد والوسائل الرقمية أدى الي تقليص العنصر البشري في العديد من الشركات.

3- اسباب السياسية:

- الحروب و الصراعات الداخلية تؤدي إلى تعطيل الاقتصاد.

- غياب السياسة فعالة لدعم التشغيل و سوق العمل .

- الفساد الإداري يعرقل التنمية و يؤثر على توزيع الوظائف .

- ضعف الاستقرار السياسي يقلل من الاستثمارات و فرص العمل.

2-6- اثار البطالة

إن للبطالة من الآثار الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التي لا يمكن إغفالها، فالبطالة تشكل السبب الرئيسي لمعظم المشكلات الاجتماعية في أي مجتمع، كما أنها تمثل تهديدًا على الاستقرار السياسي والتماسك الاجتماعي ، تتمثل هذه الأثار فيما يلي:

1- الآثار الاقتصادية للبطالة:

- ظهور الكساد الاقتصادي للسلع العديمة في المجتمع لأن الرواج لدى أي مجتمع مرتبط بأن هناك إنتاجًا لدى أفراده، والإنتاج مرتبط بالعمل، تكلفة إعادة العاطلين وتختلف هذه التكلفة باختلاف البلدان واختلاف الإعانات المقدمة للعاطلين عن العمل.

- انخفاض الحجم الإيرادات للدولة من جراء إطلاق حج الضرائب على الدخول الناجم عن البطالة.

2- الأثار اجتماعية:

- التخلف الاجتماعي نتيجة عدم القدرة على إشباع الاحتياجات الأسرية للقوة التعطل عن العمل والتمثل في الرعاية الصحية والتعليم والإطعام والإيواء.

- البطالة تؤدي إلى نشوء إحباط نفسي سيء لدى العاطل وتخلق لديه جوا نفسيا مضطربا.

3- الأثار السياسية:

- تؤدي البطالة ايضا إلى الهجرة الخارجية ، سواء بطرق شرعية أو بطرق غير شرعية مما يسمى في الجزائر بالحرقة، بحثاً عن فرص عمل وفرص أحسن للعيش.

- ضعف الوحدة الوطنية وضعف الشعور الوطني والانتماء واللامبالاة.

2-7- علاقة العمل بالبطالة

علاقة العمل بالبطالة تتداخل بشكل معقد في العديد من الجوانب الاقتصادية والاجتماعية ، العمل يشير إلى النشاطات التي يؤديها الأفراد في سبيل كسب العيش والمشاركة في النشاط الاقتصادي، بينما البطالة تعني حالة الأفراد الذين هم قادرون على العمل ويرغبون فيه، لكنهم لا يستطيعون العثور على وظيفة.

وهذه بعض الجوانب التي تظهر العلاقة بين العمل والبطالة:

1. العرض والطلب على العمل: عندما يكون الطلب على العمل (الوظائف) أقل من العرض (عدد الأشخاص الباحثين عن عمل)، يؤدي ذلك إلى زيادة معدلات البطالة.
2. تأثير البطالة على سوق العمل: زيادة البطالة تؤدي إلى تدهور في الاقتصاد بشكل عام، حيث تصبح هناك قوى عاملة غير مستغلة، مما يحد من الإنتاجية والنمو الاقتصادي ، كما أن الأشخاص العاطلين عن العمل قد يواجهون صعوبات اجتماعية ونفسية.
3. التوظيف والتحول الصناعي: في بعض الأحيان، يؤدي التحول من الصناعات التقليدية إلى الصناعات التكنولوجية أو الخدمية إلى بطالة هيكلية، حيث تصبح المهارات المطلوبة في سوق العمل مختلفة عن تلك التي يمتلكها الأفراد الباحثون عن عمل.

4. معدلات البطالة والمتغيرات الاقتصادية: الأوقات الاقتصادية الصعبة مثل الركود أو الأزمات المالية تؤدي غالبًا إلى ارتفاع معدلات البطالة، حيث تغلق الشركات وتقلل من العمالة.

بالتالي، يمكن القول أن علاقة العمل بالبطالة هي علاقة تفاعلية تتأثر بالعوامل الاقتصادية والسياسية والاجتماعية.

2-8- علاقة البطالة بالمشاريع المنزلية المصغرة:

تعد البطالة واحدة من ابرز الازمات الاجتماعية التي القت بظلالها على فئات واسعة من المجتمع ، خاصة الشباب والنساء ، في ظل عجز القطاعين العام والخاص عن توفير مناصب شغل دائمة ، ومن رحم هذا الواقع ظهرت المشاريع المنزلية كآلية بديلة لمحاولة التخفيف من حدة البطالة ، فمن اثار المشاريع المنزلية المصغرة ، فقد ساهمت في خلق فرص عمل ذاتية ، ومكنت البعض من الدخول في عالم ريادة الاعمال والاستثمار وتحقيق دخل مستدام.

وتتجلى العلاقة بين البطالة والمشاريع المنزلية المصغرة كعلاقة دفع وتكيف ، فكلما زاد الضغط الناتج عن البطالة ، زادت الحاجة الى الحلول الفردية.

خاتمة الفصل

تناول هذا الفصل العلاقة المتشابكة بين العمل والبطالة، موضحا أن العمل يُعد عنصراً أساسياً لتحقيق الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي، بينما تمثل البطالة عائقاً كبيراً أمام هذا الاستقرار ، فالعمل لا يقتصر فقط على كونه مصدر دخل، بل هو وسيلة لتحقيق الذات والمشاركة في تنمية المجتمع، في المقابل تُعد البطالة ظاهرة سلبية تؤثر على الأفراد نفسياً واجتماعياً، وتُضعف من قدرة الاقتصاد على النمو والإنتاج.

ويُظهر الفصل أن أسباب البطالة متعددة، منها ما هو اقتصادي كضعف النمو، ومنها ما هو هيكلي كعدم توافق المؤهلات مع سوق الشغل. لذا، فإن التصدي للبطالة يتطلب سياسات فعّالة تشمل خلق فرص عمل، وتطوير التعليم والتكوين المهني، وتحقيق التوازن بين العرض والطلب في سوق العمل.

الفصل الرابع: الجانب الميداني

تمهيد

تعد الدراسة الميدانية من اهم الجوانب الاساسية لأي بحث علمي ، وسنحاول في هذا الفصل توضيح اهم المراحل العلمية لدراستنا انطلاقا من الدراسة الاستطلاعية مرورا الى تبيين مجالات الدراسة والعينة المدروسة ومنهج الدراسة ، بالإضافة الى ادوات جمع البيانات التي من خلالها يتم جمع المعلومات حول موضوع الدراسة التي تسمح بتحليل وتفسير النتائج على ضوء الفرضيات.

اولا: الاجراءات المنهجية للدراسة

1- الدراسة الإستطلاعية

تعد الدراسة الاستطلاعية من بين أهم أنواع الدراسات التي يمكن أن يعتمد عليها الباحث في الاشكاليات التي يحتاج منه التقرب من الافراد لجمع البيانات حول ما يفكرون فيه ، فالدراسة الاستطلاعية هي مرحلة اولية في البحث العلمي تهدف الى جمع معلومات تمهيدية واختبار الادوات المستخدمة مثل الاستبيانات او المقابلات ، لتوجيه الباحث وتحسين جودة الدراسة الأساسية.

تعرف الدراسة الإستطلاعية بأنها استكشاف توجهات البحث والظروف التي ستجري فيها منذ البداية حيث تكون صحيحة وملائمة ، أي هي تمهيد تخميني للبحث يلجأ إليها الباحث ، عندما يكون مقدار ما يعرفه عن الموضوع قليلا جدا لا يؤهله لتصميم دراسة و صفية أو تحليلية أو أنواع أخرى من الدراسات ، ولهذا فإن الدراسة الاستطلاعية تفيد الباحث في زيادة معرفته لموضوع بحثه أو معرفة الظاهرة التي يريد التقرب منها، وذلك حتى يتسنى له دراستها بشكل أعمق.[1]

[1] يوسف تمار ، الأخطاء المنهجية في الدراسات الاستطلاعية ، المجلة الجزائرية لبحوث الاعلام والرأي العام ، المجلد 6 ، العدد01 ، جوان 2023 ، جامعة الجزائر03 ، ص16.

2- مجالات الدراسة

2-1- المجال المكاني:

المجال المكاني هو المكان او البيئة التي يجري الباحث فيها دراسته ، حيث تم اجراء دراستنا الميدانية في ولاية عين تموشنت.

تقع ولاية عين تموشنت في الجهة الشمالية الغربية للجزائر ، حيث تبعد عن العاصمة الجزائرية ب520كم ، وتبلغ مساحتها ب 2376,89كم². [1]

منطقة البحث

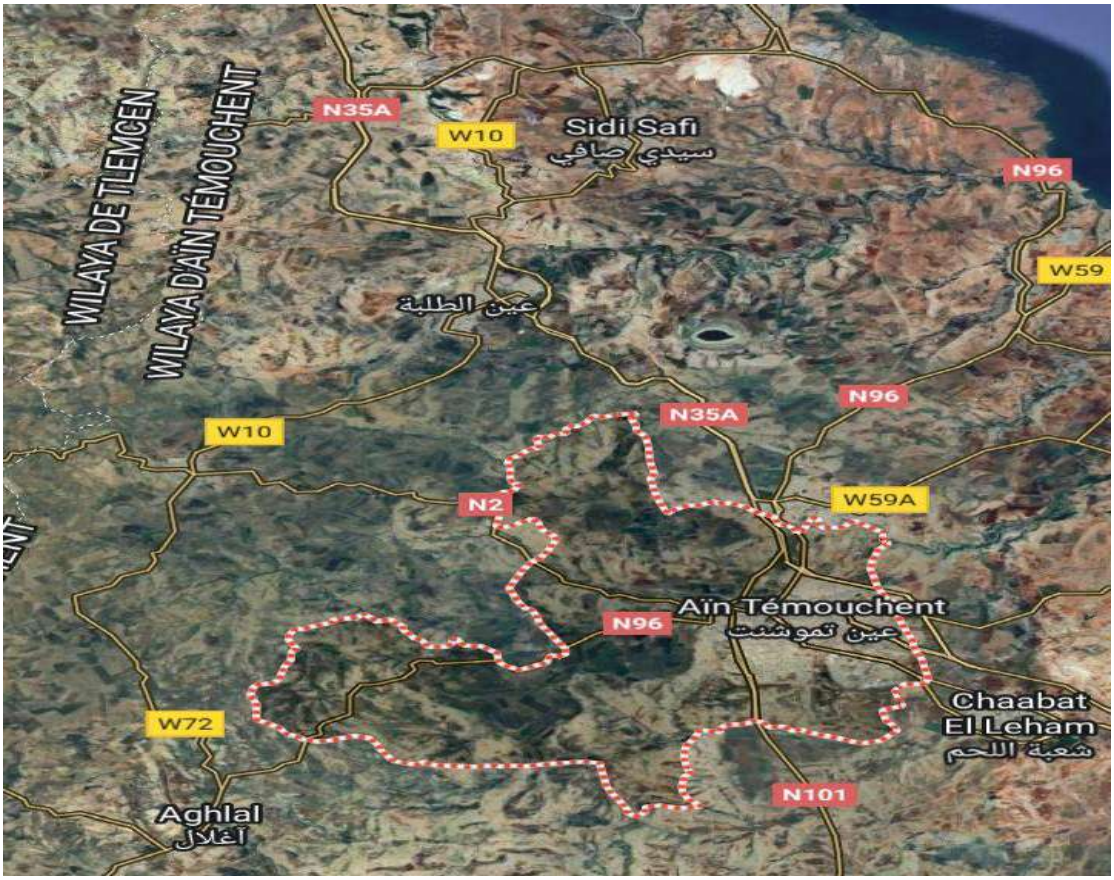

المصدر: Google Maps, Map Ain Tumochent

[1] https://interieur.gov.dz ,19/05/2025,18 :00.

2-2- المجال الزمني:

لقد تم إجراء الدراسة الميدانية خلال الفترة الممتدة من 1 فيفري 2025 وهو بداية تاريخ الدراسة الاستطلاعية الى غاية15 أفريل 2025 وهو تاريخ نهاية الدراسة الاساسية ، في فترة الاستطلاعية تم من خلالها النزول الى الميدان بهدف استكشاف طبيعة المشاريع المنزلية المصغرة الأكثر إنتشارا على المستوى المجتمع المحلي ، والتعرف على الفئات النشطة في هذا المجال ، وخلال هذه الفترة ، اجرينا مقابلات غير رسمية مع عدد من الافراد المنتمين الى المجتمع الاصلي للدراسة ، مما اتاح لنا تكوين فكرة اولية عن واقع هذه المشاريع.

2-3- المجال البشري:

يتمثل هذا المجال في افراد العينة البحث ، والذي يتمثل في أصحاب المشاريع المنزلية المصغرة في ولاية عين تموشنت.

3- العينة

تعتبر العينة جزء من المجتمع الاصلي يتم اختياره بطريقة منهجية لتمثيله في الدراسة ، بهدف تعميم النتائج على هذا المجتمع بأكمله.

كما تعرف العينة على انها مجموعة جزئية التي يقوم الباحث بتطبيق دراسته عليها ، ممثلة لخصائص مجتمع الدراسة الكلي.[1]

اعتمدنا في دراستنا على العينة العشوائية البسيطة دون تمييز مسبق ، وذلك لإعطاء فرصة متساوية لكل من تتوفر فيهم شروط الدراسة.

[1] سلاطنية بلقاسم ، حسان الجيلاني ، أسس البحث العلمي ، الكتاب الأول ، ط2 ، ديوان المطبوعات الجامعية ، بن عكنون ، الجزائر ، ، 2009 ، ص128.

وفي تمثلت العينة الخاصة بالدراسة في (9) أفراد من أصحاب المشاريع المنزلية المصغرة ، اغلبهم من الشباب والنساء، تم اختيارهم بهدف دراسة واقع هذه المشاريع والتحديات التي تواجهها ، وتوزعت العينة وفق المجالات التالية: الصناعة اليدوية ، التداول الرقمي ، الصناعة الغذائية المنزلية ، بالإضافة الى الخدمات الفنية والتقنية وخدمات التجميل.

4- خصائص عينة الدراسة

الجدول(01): يمثل توزيع افراد العينة حسب متغير الجنس

الجنس	التكرار	النسبة المئوية
ذكر	2	%22
انثى	7	%78
المجموع	9	%100

المصدر: من اعداد الطالبين

يمثل الجدول **(01)** نسبة وتكرار افراد العينة حسب متغير الجنس ، من خلال هذا الجدول نلاحظ أن الأفراد العينة حسب الجنس أغلبيتهم اناث بنسبة 78% ، في المقابل بنسبة قليلة لفئة الذكور بنسبة 22% ، وهذا يعني أن جل أفراد العينة إناث وذلك راجع لأهتمام النساء بالأنشطة المنزلية فغالبا ما تكون لهن خبرة وممارسة أوسع في عدة مجالات مثل الطبخ والخياطة ، وهذا ما يظهر ان العمل في المشاريع المنزلية المصغرة يتميز بالعمل الإناث.

الجدول (02): يوضح توزيع افراد العينة حسب متغير السن

الفئة العمرية	التكرار	النسبة المئوية
اقل من 20	0	%0
من 20- 30 سنة	6	%67
من 30- 40 سنة	2	%22
اكثر من 40 سنة	1	%11
المجموع	9	%100

المصدر: من اعداد الطالبين

يمثل الجدول **(02)** نسبة وتكرار افراد العينة حسب متغير السن ، نلاحظ من خلال هذا الجدول أن غالبية أصحاب المشاريع المنزلية تتراوح أعمارهم بين 20 سنة إلى 30 سنة بالنسبة 67% ، بالمقابل النسبة قليل تتراوح أعمارهم من 30 سنة إلى 40 سنة بالنسبة 33% ، اما الفئة التي تفوق 40 سنة فتسجل نسبة ضعيفة مقدرة بالنسبة 11 %، و هذا يعني أن جل أفراد العينة حسب السن من الشباب ، كونهم الفئة اكثر استعدادا للمخطارة والإبتكار ، مع رغبتهم الكبيرة في تحقيق الاستقلالية المهنية والمالية.

الجدول(03): يوضح توزيع افراد العينة حسب متغير مدة البطالة

مدة البطالة	التكرار	النسبة المئوية
اقل من 5 سنوات	6	%67
من 5 – 10 سنوات	1	%11
من 10 – 15 سنة	0	%0
أكثر من 15 سنة	2	%22
المجموع	9	%100

المصدر: من اعداد الطالبين

يمثل الجدول **(03)** نسبة تكرار العينة حسب متغير مدة البطالة ، حيث تبين النتائج من خلال الجدول ان مدة البطالة لأصحاب المشاريع المنزلية جلها اقل من 5 سنوات بنسبة 67% ، في مقابل نجد ان النسبة المتوسطة 22 % هي اكثر من 15سنة ، وهذا يعني ان مدة البطالة عند أصحاب المشاريع المنزلية اكثرهم اقل من 5سنوات، وهو ما يظهرالاستفادة من تجارب الاخرين وامكانية العمل والبحث عنه خاصة في القطاع غير الرسمي، وعدم بقائهم في البطالة.

الجدول (04): يوضح توزيع افراد العينة حسب متغير المستوى التعليمي

المستوى التعليمي	التكرار	النسبة المئوية
جامعي	5	%56
ثانوي	4	%44
متوسط	0	%0
دون مستوى	0	%0
المجموع	9	%100

المصدر: من اعداد الطالبين

استناد الى الجدول رقم **(04)** الذي يبين أن فئة الجامعيين من العينة البحثية هي الفئة الغالبة بنسبة 56% ، تليها الفئة التعليم الثانوية بالنسبة 44% ، أما الفئة التعليم المتوسط و دون المستوى معدومة ، فمن خلال الجدول يمكن القول ان اصحاب المشاريع المنزلية يتميزون بمستوى علمي متفاوت ، كما أن معظمهم عاطلون عن العمل رغم حيازتهم على مؤهلات جامعية.

الجدول (05): توزيع العينة حسب متغير الحالة المدنية

الحالة المدنية	التكرار	نسبة المئوية
اعزب	7	%78
متزوج	2	%22
مطلق	0	%0
ارمل	0	%0
المجموع	9	%100

المصدر: من اعداد الطالبين

يبين جدول رقم **(05)** الحالة المدنية لأصحاب المشاريع المنزلية ، اذ يلاحظ ان فئة الغالبة هم العزاب بنسبة 78 بالمئة مقارنة بفئة المتزوجين بنسبة 22بالمئة ، هذا التفاوت في النسب يوضح ان فئة العزاب هم اكثر اهتماما بالمشاريع المنزلية المصغرة وهذا راجع لسعيهم لتحسين أوضاعهم المستقبلية.

الجدول (06): توزيع العينة حسب نوع المشروع المنزلي

نوع المشروع المنزلي	التكرار	نسبة المئوية
الصناعة اليدوية، مثل: خياطة الأفرشة والستائر	2	%22
الخدمات الفنية والتقنية، مثل: الطباعة الحرارية على القماش والبلاستيك	1	%11
التداول الرقمي	2	%22
خدمات التجميل، مثل: تركيب وتجميل الاظافر لليدين	1	%11
صناعة الغذائية المنزلية، مثل: صناعة الحلويات	3	%33
المجموع	9	%100

المصدر: من اعداد الطالبين

يُظهر الجدول رقم **(6)** توزيع العينة حسب نوع المشروع المنزلي ، اذ نلاحظ ان هناك تنوع في المشاريع المنزلية ، تظهر البيانات من الجدول ان صناعة الأغذية المنزلية تحتل النسبة الأعلى بين المشاريع المنزلية بنسبة 33 بالمئة ، وهذا يشير الى ان نشاط الأغذية يعتبر اكثر جذبا لأصحاب المشاريع نتيجة ان الكثير من المستهلكين يفضلون الطعام المصنوع منزليا نظرا لجودته ونكهته التقليدية ، ثم تليها الاعمال اليدوية والرقمية بنسبة 22 بالمئة ، بينما تبقى الخدمات الفنية والتقنية اقل انتشارا.

5- المنهج المستخدم

إن المنهج العلمي عبارة عن اسلوب للتفكير والعمل يعتمده الباحث لتنظيم افكاره وتحليلها وعرضها ، وبالتالي الوصول الى النتائج وحقائق معقولة حول الظاهرة موضوع الدراسة ، لذا يتوجب اتباع الاجراءات المنهجية الواضحة ، وقد اعتمدنا في دراستنا هذه على المنهج الوصفي التحليلي.

يعرف المنهج الوصفي التحليلي بأنه الطريقة لوصف الموضوع المراد دراسته من خلال منهجية علمية صحيحة وتصوير النتائج التي يتم التوصل اليها على اشكال رقمية معبرة يمكن تفسيرها.[1]

6- أدوات جمع البيانات

اختيار الاداة والحصول على المعلومات والنتائج امر صعب في كل بحث علمي ولقد تعددت وإختلفت طرق جمع البيانات للحصول على المعلومات، وقد يستخدم الباحثون الكثير من الأدوات من أجل الحصول على المعلومات حول مشكلة الدراسة أو الإجابة عن تساؤولتها ، وفي دراستنا قمنا باستخدام اداة المقابلة التي تخدم موضوع دراستنا.

[1] رفاعي احمد ، مناهج البحث العلمي ، تطبيقات إدارية واقتصادية ، دار وائل للنشر ، عمان ، 1998 ، ص122.

تعتبر المقابلة من تقنيات التقصي المستعملة في البحث السوسيولوجي نحصل فيها على البيانات والمعطيات من الأفراد حول ظواهر معينة، ويتعلق الأمر أساسا بالتوقف عند آراء المبحوثين ومواقفهم بخصوص ظواهر إجتماعية يسعى الباحث لمحاولة تفسيريها، حيث يحاول الباحث أن يتصل بالمبحوث وينتظر منه أن يحدثه حول رأيه وموافقته تجاه وضع أو حالة ما.[1]

ثانيا: مناقشة النتائج

1- تحليل البيانات على ضوء الفرضيات

المحور الاول: بداية وفكرة المشروع

من خلال تحليل التصريحات التي تم الحصول عليها ، تبين ان المشاريع المنزلية المصغرة في القطاع غير الرسمي تمثل نموذجا اقتصاديا واجتماعيا جديدا يعتمد على تكيف الافراد مع الضغوط وتحويلها الى فرص ، يظهر هذا المحور بداية وفكرة المشروع ،اذ ان المشاريع المنزلية المصغرة مزيج من المبادرات الفردية وحب الابداع والدعم العائلي ، وهذا ما اشار اليه المبحوثون اثناء المقابلة ، فحب الافراد لمشاريعهم المنزلية يعكس ارتباطا وثيقا بفكرة التمكين الاجتماعي ، إن التمكين إستراتيجية يتم ممارستها مع الناس أو المنظمات الاجتماعية أو الجماعات التي تمتلك القوة ليصبحوا على وعي بتفاعلات وديناميات القوية المحيطة بحياتهم ،وكيف يتعاملون معها ولتنمية مهاراتهم للحصول علي بعض التأثيرات في حياتهم بصورة أكثر فاعلية [2] ، يظهر هذا العامل اهمية الدوافع الذاتية حيث يمثل حب المشروع نوعا من التماهي بين الفرد وعمله

[1] إبراهيم البيومي غانم، مناهج البحث وأصول التحليل في العلوم الإجتماعية ، مكتبة الشروق الدولية ، القاهرة ، مصر، 2007 ، ص 87.

[2] حطيري مرفت السيد ، التدخل المهني باستخدام النموذج الحياة من منظور الممارسة العامة للخدمة الاجتماعية وتمكين الام من مواجهة الاثار السلبة المترتبة على مرض طفلها بالسرطان ، بحث منشور بمجلة الدراسات في الخدمة الاجتماعية والعلوم الانسانية ، العدد18 ، الجزء الاول ، كلية الخدمة الاجتماعية ، جامعة حلوان ، 2005 ، ص389.

والذي يعزز قدرة الافراد على تحقيق الذات ، وفقا لتصريح لإحدى المبحوثات التي اطلقت مشروعا لصناعة ديكورات الحلويات ، حيث اشارت ان السبب رئيسي لبدء المشروع هو (حب ذلك المشروع...)[1] ، وهذا ما يثبت ان الدافع الشخصي قد يكون محركا رئيسيا للمشاريع المنزلية المصغرة.

كما تعد مدة البطالة ايضا عاملا رئيسيا يؤثر في قرارات الافراد المتعلقة بإطلاق المشاريع المنزلية المصغرة ، حيث تشكل تجربة البطالة دافعا من الدوافع الاساسية في البحث عن بدائل اقتصادية تضمن الاستقرار المالي بعيدا عن الوظائف الرسمية ، فمن خلال تحليل المقابلات التي اجريت مع المبحوثين ، فإن مدة البطالة ينعكس مباشرة على الدوافع ، فكلما طالت فترة البطالة ، زادت الحاجة للبحث عن الحلول وتفكير في المشروع وبدء في عملية تجسيده.

كما كان هناك اجماع عام من طرف المبحوثين على دور الأسرة كمصدر دعم رئيسي حيث تلعب العلاقات القوية داخل الاسرة دورا محوريا في توفير الدعم المادي والمعنوي ، وتسهيل خطوة الاولى لتنفيذ المشروع ، يعكس هذا العامل اعتماد الافراد على المصادر الداخلية (العائلة) لتوفير التمويل ، مما يقلل من الاعتماد على النظام الرسمي البنكي او القروض ، يمكن تفسيره كاستراتيجية تعتمد على الثقة بين افراد الاسرة وقدرتهم على تحمل المخاطر بشكل جماعي ، يرى **" اوغست كونت "** أن الأسرة هي الخلية الأولى في جسم المجتمع ، وهي النقطة التي يبدأ منها التطور ، ويمكن مقارنتها في طبيعتها ومركزها بالخلية الحية في المركز البيولوجي (جسم الكائن الحي)، ويرجع كونت ذلك إلى عدم اعترافه بالوضع الاجتماعي للفرد ، والفردية في نظره لا تمثل شيئاً في الحياة الاجتماعية التي لا تتحقق بصورة كاملة إلى حيث يكون امتزاج عقول وتفاعل أحاسيس ، واختلاف وظائف ، والوصول إلى غايات مشتركة، وأن هذه الفردية لا تتحقق فيها شيء من هذا القبيل ولكن يتحقق ذلك من خلال الأسرة [2] ، كما تظهر حاجة أسر الى العمالة غير المنتظمة ، والتي تحتاج دوماً الى توفير المستلزمات المعيشية من

[1] مقابلة رقم 1 ،(4 أفريل 2025 ،نوع المشروع: صناعة ديكورات الحلويات).
[2] زيدان عبد الباقي ، علم الاجتماع المهني ، دار النهضة العربية ، القاهرة ،1978 ، ص ص 75-77.

تدبير مصروفات ابنائهم المدرسية والعلاجية ، وكذلك الكساء وتغذيتهم والى جانب حاجتهم للمال اللازم لانفاق على المتطلبات المعيشية اليومية وغيرها ، وبالتالي تصبح أسرهم أكثر عرضة للفقر خاصة في المناطق الريفية أو الشعبية أو العشوائية ، كما أن الضغوط الاقتصادية والزيادة السكانية المطردة وإرتفاع الاسعار وإنتشار الامية يعتبر من أهم العوامل التى تحول دون إشباع الاحتياجات الاساسية للعمالة غير المنتظمة.[1]

يظهر من شهادات المبحوثين وتصريحاتهم ان انتشار فكرة المشاريع المنزلية المصغرة بدأت تتزايد مع بداية جائحة كورونا سنة 2020 ، هذه الظاهرة تعكس تأثير الأزمات الاجتماعية والاقتصادية في دفع الأفراد نحو الابتكار والتكيف مع الظروف الجديدة ، مما يبرز اهمية القطاع غير الرسمي في تقديم حلول مرنة وفعالة ، وفي توفير فرص عمل مناسبة تساهم في ايجاد حلول لأولئك الذين يجدون مشكلة في توفير حاجياتهم ، صرحت إحدى المبحوثات التي تعمل في مجال الخياطة (اثناء فترة كوفيد19 كانت البداية في البيت مع خياطة أمور خفيفة مثل الوسائد...) [2]، يتبين ان الجائحة لم تكن فقط ازمة صحية ، بل كانت ايضا ازمة بنيوية كشفت هشاشة نظم العمل ، والاعتماد المفرط على القطاع الرسمي ، وغياب البدائل في اوقات الطوارئ.

إن المشاريع المنزلية المصغرة تلعب دور هام في محاربة هذه الجائحة ومواجهة تداعياتها وآثارها على الاقتصاد وعلى المؤسسات وعلى المجتمع ككل، وذلك من خلال أنها تتوافق مع متطلبات محاربة جائحة كورونا من حيث أنها تساهم في بقاء الأفراد بالمنازل وعدم اختلاطهم بالناس ، وتساهم في تغطية الطلب المحلي والعائلي ومن ثم إغنائهم للتنقل من اجل ذلك وخاصة بالنسبة للمناطق النائية والمعزولة، كما تساهم في توفير دخل لأسر وخاصة أولئك الذين فقدوا دخلهم بسبب هذه الأزمة، نتيجة تسريحهم

[1] إبراهيم سعد الدين ، المجتمع المدني والتحول الديمقراطي في مصر ، دار قباء للطباعة والنشر ، القاهرة ، 2000 ، ص22.
[2] مقابلة رقم 2 ،(9 أفريل 2025 ، نوع المشروع: خياطة الأفرشة والستائر).

من العمل أو توقف نشاطهم الاقتصادي "[1] ،كل هذا يعزز فكرة **سوسيولوجيا** الازمات ودورها في تغيير انماط العمل التقليدي.

ويعتمد اصحاب المشاريع المنزلية المصغرة على عدة عوامل لاكتساب المهارات والخبرات الضرورية لضمان نجاحهم واستمراريتهم في السوق ، من بين هذه العوامل نجد " التعلم بالممارسة " ، يعد التعلم من خلال التجربة احد اهم الوسائل التي يعتمد عليها اصحاب المشاريع المنزلية ، فعندما يبدأ الفرد مشروعه الخاص ، يواجه العديد من التحديات التي تتطلب من ايجاد حلول ابداعية لها ، مما يساعده على اكتساب خبرات جديدة بشكل طبيعي ، تصرح إحدى المبحوثات صاحبة المشروع طباعة الحرارية (قمت باكتساب مهارات عن طريق التعلم وكنت في كل مرة اجرب واجرب حتى بدأت اتقن عملي وكنت أراه حسن...) [2] ، نجد ايضا من بين الوسائل " التفاعل الاجتماعي ونقل المعرفة " ، فإن المبحوثون لا يكتسبون مهاراتهم في عزلة ، بل يلعب التفاعل الاجتماعي دورا هاما في عملية اكتساب المهارات ، يتجلى ذلك في العلاقات الاجتماعية التي تبنى بين اصحاب المشاريع المنزلية المصغرة والمجتمع المحيط بهم ، سواء من خلال اللقاءات الشخصية او الشبكات الاجتماعية عبر الانترنت ، يمكن القول بأن العلاقات الاجتماعية توفر فرصا لاكتساب المعرفة والمهارات من خلال التفاعل المستمر بين الافراد ، فمثلاً ، قد يتعلم صاحب المشروع الطباعة الحرارية اساليب جديدة من خلال نقاشات مع زملائه في نفس المجال ، او قد يحصل على افكار تطويرية من افراد مجتمعه الذين يمتلكون خبرات اوسع.

- نستنتج من خلال ما سبق ان دوافع بدء المشاريع المنزلية المصغرة تتباين بين الرغبة الشخصية والظروف القهرية ، فمن جهة ، هناك من يختار مشروعه بناءً على شغفه ما يعكس مفهوم التمكين الاجتماعي ودور القطاع غير الرسمي في تعزيز فرص تحقيق الذات ، ومن جهة اخرى نجد المشاريع المنزلية المصغرة نشأت نتيجة لضغوط

[1] بلحاجي خديجة ، قلش عبد الله ، دور الأنشطة الاقتصادية المنزلية في مواجهة أزمة جائحة كوفيد- في الجزائر ، المجلد 03 ، العدد01 ، ديسمبر 2020 ، ص 97.
[2] مقابلة رقم 4 ،(5 أفريل 2025 ، نوع المشروع: الطباعة الحرارية).

اجتماعية واقتصادية فرضت على اصاحبها ضرورة البحث عن دخل اضافي ، فهي تمثل وسيلة لتحقيق الاستقلال المالي.

المحور الثاني: تحديات وعوائق التنفيذ

حسب الاسئلة المطروحة ، يرى المبحوثون ان المشاريع المنزلية المصغرة تواجه تحديات كثيرة تؤثر على تطورها واستدامتها ، الا ان اصحابها يعتمدون على استراتيجيات مختلفة لمواجهة العقبات المرتبطة بالتسويق ، التعامل مع الزبائن ، وصعوبات المالية ، بالإضافة لسوق المنافسة ، ومن بين الوسائل التي يعتمدون عليها ، يأتي دور مواقع التواصل الاجتماعي في الترويج للمشروعات ، حيث اصبح التسويق الرقمي اداة رئيسية للوصول الى الزبائن وكسب اهتمامهم ، فمن اهمية النشر الالكتروني نجد: [1]

- الوصول الى اكبر عدد ممكن من الناس وشرائح من المجتمعات.
- حرية التعبير عن الاراء والافكار.
- الترويج للمحتوى.
- سهولة الوصول للمنشور من الموضوعات.

وعليه يمكن القول ان مواقع التواصل الاجتماعي ، تتيح لأصحابها امكانية الترويج المجاني او منخفض التكلفة مقارنة بالإعلانات التقليدية ، اذ يمكنهم نشر صور المنتجات ومشاركة قصص نجاحهم ، وتفاعل مع الزبائن المحتملين عبر التعليقات والرسائل المباشرة ، يرى المبحوثون ان مواقع التواصل الاجتماعي وسيلة فعالة لبناء علاقات طويلة الامد مع الزبائن ، حيث يمكن التواصل معهم مباشرة ورد على استفساراتهم وتقديم خدمة العملاء السريعة ، هذا التفاعل المستمر يعزز الثقة والولاء مما يجعل العملاء اكثر استعدادا لدعم المشروع على المدى الطويل ، ويرى المبحوثون ايضا ان

[1] هشام علي الشنطاوي ، دور مواقع التواصل الاجتماعي في تنمية وتوطين الموارد البشرية ، مجلة البحوث الاقتصادية المتقدمة ، المجلد 5 ، العدد2 ، جوان 2020 ، ص62.

هذه الوسيلة تمكنهم من الوصول لأسواق خارج نطاقهم الجغرافي التقليدي ، اذ لم يعد التسويق مقتصرا على الزبائن المحليين ، بل يمكنهم استهداف جمهور اوسع من خلال استراتيجيات مثل الاعلانات المدفوعة ، التعاون مع المؤثرين او استخدام المحتوى الجذاب لجذب انتباه الفئات المستهدفة ،تصرح صاحبة مشروع تركيب وتجميل الأظافر (نعم ، انا استعمل وسائل التواصل الاجتماعي ، مثل التيك توك ، انا استعمله وبسببه يطلع الزبائن على اعمالي...).[1]

فإن انتشار مواقع التواصل الاجتماعي في الجزائر وتغلغلها في المجتمع ، اظهر تغير كبير في بنية المجتمعات وانماطها ودرجة التواصل بينها على مستوى الافراد والجماعات خاصة.

ففي المواقع التواصل الاجتماعي فرصا للبشرية وتبادل الاراء والمعرفة والقضاء على حواجز الحدود واللغات والعادات والزمان والمكان ، فتساهم في اثراء المعرفة وتقارب الناس وزيادة التفاعل فيما بينهم وتختزل اجراءات واسعة من التعاملات والمبادلات ، كما تخلق بيئة خصبة لزيادة المهارات وتبادل الافكار.[2]

حسب تصريحات المبحوثين فإن من ابرز التحديات التي تواجه المشاريع المنزلية المصغرة في بدايتها هي نقص الطلب ونقص رأس مال ، حيث يجد البعض وخاصة النساء اصحاب المشاريع المنزلية صعوبة في تأمين الموارد المالية اللازمة للانطلاق المشروع او التوسع فيه ، يختلف تأثير هذه المشكلة بين الافراد ، فبينما يتمكن البعض من الحصول على تمويل ذاتي من العائلة او من المدخرات الشخصية ، في حين يواجه اخرون تحديات اكبر في ايجاد رأس المال اللازم لـتأسيس وتطوير المشروع ، تصرح إحدى المبحوثات التي تعمل في مجال الخياطة (في البداية وجدت صعوبات ، كنت بحاجة لرأس مال كبير)[3] ، كما أن محدودية رأس المال ، وصعوبة الحصول على تمويل

[1] مقابلة رقم 3،(7 أفريل 2025 ، نوع المشروع: خدمات التجميل).
[2] هشام علي الشنطاوي ، المرجع السابق ، ص63.
[3] مقابلة رقم 2 ،(9 أفريل 2025 ، نوع المشروع: خياطة الأفرشة والستائر).

من المؤسسات البنكية أو الداعمة ، تجعل المشروع محصورًا في نطاق ضيق لايسمح له بالنمو او الإستجابة لتقلبات السوق.

كما ان من المعوقات خارجية نجد التمويل وهو عدم توفر رأس المال الكافي سواء كان المصدر داخلي أو خارجي مناسب للحصول عليه.[1]

من بين العوائق نجد المنافسة ، يرى المبحوثون ان من اهم التحديات التي يواجهونها هي المنافسة في السوق التي تمثل تحديا لأصحاب المشاريع المنزلية المصغرة ، حيث يكون من الضروري تقديم شيء جديد للزبائن وضمان استمرار المشروع ، يفرض على اصحاب المشاريع تطوير استراتيجيات ابداعية في التسويق وادارة علاقاتهم مع الزبائن ، حيث يصبح عنصر التجديد والتحديث ضروريا لمواجهة المنافسة الشديدة ، وهذا ما يخلق صعوبة اخرى وهي صعوبة الوصول الى الزبائن ، فبرغم من وسائل التواصل الاجتماعي ، الا ان الوصول الى الجمهور المستهدف يتطلب استراتيجيات تسويقية فعال، "إن التسويق هو عملية خلق وتوصيل السلع والخدمات المرغوبة الى العملاء ، ويتضمن كل الفعاليات المرتبطة بجذب والمحافظة على ولاء العملاء ، فيجب على مالكي المشروعات الصغيرة ان يفهموا اهمية تطوير استراتيجيات تسويقية مناسبة ، فبالرغم من صغر حجم المشروع وقلة الإمكانيات المالية ، فأنهم يشكلون قوة تسويقية كبيرة فيما لو اتفقت استراتيجياتهم التسويقية كمجموعة في مواجهة الشركات كبيرة الحجم".[2]

إن تصريحات التي قدمها المبحوثون حول تحدي التفاعل مع الانتقادات الاجتماعية ، فإنهم يعتبرونها جانبا هامًا في ادارة المشاريع المنزلية المصغرة ، حيث تختلف طريقة استجابة اصحاب المشاريع لها حسب نوعها وتأثيرها ، تشير اجوبة المبحوثون ان معظم اصحاب المشاريع لا يعيرون اهتماما كبيرا لنتقادات السلبية ، معتبرين انها ليست ذات تأثير كبير على استمرارية عملهم ، في المقابل ، يتم التعامل مع الانتقادات الايجابية بجدية ، حيث يستفيد منها اصحاب المشاريع في تحسين جودة الخدمة او المنتج

[1] ناجية حسن الغرياني ، ناهد محمود الحجاجي ، أهمية المشروعات الصغيرة ودورها في تمكين المرأة ، مجلة جامعة السلام الدولية ، العدد الثاني عشر ، مارس 2022 ، ص13.

[2] ماجدة العطية ، إدارة المشروعات الصغيرة ، قسم إدارة الاعمال ، جامعة مؤتة ، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة ، الأردن ، 2009 ، ص 121.

المعروض ، وهذا ما صرحت به صاحبة مشروع خياطة الافرشة والستائر (الإنتقادات البناءة لا تضرني لأنه بسببها نصلح الخلل الموجود عندنا ، يمكن للزبائن الذين يصححون لنا ان يكونوا على حق ، فأتقبل الانتقادات مهما كانت...) [1] ، تعكس هذه الديناميكية الطبيعة التنافسية للمجال ، حيث تعتمد المشاريع المنزلية المصغرة على التعليقات والتقييمات لتعزيز سمعتها في السوق.

في ظل هذه التحديات والعوائق التي يتعرصض لها اصحاب المشاريع المنزلية المصغرة ، يمكن عرض بعض الحلول لتقليل من المعيقات ، وهي كالآتي:

1- انشاء صناديق تمويل مصغرة للمشاريع المنزلية.

2- تسهيل الحصول على قروض بدون فوائد.

3- تنظيم دورات مجانية في التسيير والتسويق والانتاج.

4- تطوير منصات الكترونية لعرض المنتجات.

- من خلال ما سبق ذكره ، نجد ان المشاريع المنزلية المصغرة نموذج قائم المرونة والقدرة على التكيف مع التحديات المختلفة ، حيث يعتمد نجاحها على الجمع بين الاستراتيجيات التسويقية الفعالة ، التفاعل الايجابي مع الزبائن ، والتطوير المستمر للخدمات والمنتجات المقدمة ، على رغم من العقبات المالية والمنافسة تشكل تحديًا واضحا ، الا ان المشاريع المنزلية المصغرة تظل مساحة مهمة لتوفير فرص عمل وتحقيق الاستقلالية المالية في بيئة اقتصادية متغيرة.

المحور الثالث: دور المشاريع المنزلية المصغرة في الحد من البطالة

يوضح هذا المحور دور المشاريع المنزلية المصغرة في الحد من البطالة ويسلط الضوء على أهميتها كحل فعال لمواجهتها ، خاصة في ظل نقص فرص العمل في

[1] مقابلة رقم 2،(9 أفريل 2025 ، نوع المشروع: خياطة الأفرشة والستائر).

القطاع الرسمي ، تشير تصريحات المبحوثين الى ان المشاريع المنزلية المصغرة تعتبر مصدرا رئيسيا لتوفير دخل إضافي او حتى دخل أساسي لعديد من أصحابها ، وفقا لتصريحات المبحوثين فإن المشاريع المنزلية المصغرة تمثل حلا فعالا لمواجهة البطالة وتعزيز المبادرة الفردية ، اذ تمنحهم القدرة على تحسين وضعهم المالي والاعتماد على انفسهم ، كما تتيح المشاريع المنزلية الوصول الى الزبائن ، سواء من خلال التفاعل المباشر في المجتمع المحلي او عبر التسويق الحديث مثل الانترنت ، كما تساهم في تعزيز الاكتفاء الذاتي ، حيث تمنح أصحابها شعورا بالاستقلالية والعمل على مستقبلهم ، ومن جهة أخرى فإن المشاريع المنزلية تعد أيضا وسيلة فعالة للقضاء على الفراغ ، خاصة لأولئك الذين يعانون من صعوبة الحصول على فرص عمل رسمية ، حيث تسهم في تحسين حالتهم النفسية والاجتماعية من خلال اشغالهم في أنشطة مفيدة ومنتجة.

أظهرت تصريحات المبحوثين موقفا موحدا حول رفض التخلي عن مشاريعهم المنزلية حتى لو اتيحت لهم فرصة عمل حكومي ، وهذا ما يبين تحولا في التصورات التقليدية تجاه الوظائف الحكومية بعتبارها مصدرا ثابتا لدخل والاعتراف الاجتماعي ، اذ يرى أصحاب المشاريع المنزلية ان هذه الأنشطة لا تعتبر اكثر من مجرد عمل ودخل اقتصادي ، بل تمثل **هوية** شخصية ، استقلالية وارتباطا مباشرة بجهودهم الذاتية ، وفي سياق نفسه نجد ان الهوية الاجتماعية ترتبط بالمكانة التي يحتلها الفرد داخل المجتمع بناءا على دوره المهني ، ففي عصر الحداثة لم تعد الهوية محددة بخصائص ثابتة مثل طبقة الاجتماعية او الوظيفة التقليدية ، بل أصبحت متغيرة وتعتمد بشكل كبير على اختيارات الفرد وتجربته الذاتية ، " تحت تأثير العولمة وسرعة التغيير الذي يشهده العالم اليوم بفعل سياسات التسويق والاستهلاك ارتفعت نسبة التجانس بين بني البشر،ما أضعف الهويات القائمة على الانتماء لمجموعات اجتماعيّة معيّة ، إذ عرفت الهوية نوعًا من التشظي نتيجة انصراف الاهتمام إلى قضايا غير الطبقة، فما عاد الناس يشعرون بكونهم جزءا من طبقة واحدة بل أصبحت هويتهم مجزأة طبقًا لجنسهم أو عملهم أو اهتماماتهم، ما جعل بعض الباحثين يقرون بأنّ الهويّة خلال هذه المرحلة أصبحت مسألة

اختيارقصير المدى، ففي عالم ما بعد الحداثة أصبح هناك معنى للتجوال من هويّة إلى أخرى دون الاستقرار في أي منها، إنّ مجتمع ما بعد الحداثة جعل إمكانيّة الاستقرار بالغة الصعوبة " [1] ، وهذا ما تفعله المشاريع المنزلية المصغرة ، اذ تعطي لأفراد فرصة لتشكيل هويتهم بعيدا عن القيود التي يفرضها النظام المؤسسي الرسمي مثل الوظائف الحكومية خاصة في ظل البطالة المتزايدة ، فالبطالة في الحداثة ليست مجرد نقص في الوظائف بل هي فقدان للهوية التقليدية التي كانت تعتمد على الوظائف كرمز للنجاح واستقرار ، ففي الوقت الحالي ومع تراجع التوظيف الحكومي لم تعد هذه الوظائف الخيار الوحيد لتشكيل الهوية الاقتصادية والاجتماعية ، بل أصبحت المبادرات الذاتية بديلا فعالا يلبي احتياجات الافراد في العصر الحالي ، حيث يمكن للأفراد ان يعرفوا انفسهم من خلال قدرتهم على توفير دخل مستقل ، يقول احد المبحوثين صاحب مشروع التداول الرقمي (لن اتخلى عن مشروعي المنزلي لأن ليس له مصدر دخل محدود ، اما الوظائف الرسمية لها دخل محدود) [2].

كما أظهرت تصريحات المبحوثين تباينا بين أصحاب المشاريع حول ما اذا كانت هذه المشاريع توفر نفس مزايا الوظائف الحكومية ، من حيث الدخل والمكانة ، فالبعض يرى انها مستدامة اذ توفر دخلا ثابتا ، والبعض يرى انها مؤقتة لأنها تفتقر للمزايا مثل التقاعد التأمين الصحي ، صرحت احد المبحوثات بقولها (تبقى مجرد حلول مؤقتة...) [3] ، فالمشاريع المنزلية تقدم فرصة للأفراد العاطلين عن العمل لتوليد دخل مؤقت اثناء البحث عن وظائف رسمية.

تباينت تصريحات المبحوثين حول فكرة تحويل المشاريع المنزلية المصغرة الى أنشطة قانونية مسجلة ، حيث يرى بعض اصحاب المشاريع المنزلية خاصة الخريجين الجدد انها فرصة للاستفادة من المزايا الحكومية مثل التمويل والتسويق الرسمي ، بينما يعتقد اخرون ان التسجيل قد يفرض قيودا غير مرغوب فيها مثل الرقابة القانونية ، يظهر

[1] هرلمبس وهولبرن :سوسيولوجيا الثقافة والهوية ، تر: حاتم حميد محسن، دار كيوان للطباعة والنشر، ط1 ، سوريا، 2010، ص95.
[2] مقابلة رقم 7 ،(10أفريل 2025 ، نوع المشروع: التداول الرقمي).
[3] مقابلة رقم 5 ،(8 أفريل 2025 ، نوع المشروع: صناعة الورود).

هذا التوجه كيف يفضل أصحاب المشاريع المنزلية المصغرة العمل في بيئة غير رسمية لتجنب التعقيدات القانونية التي قد تؤثر على مرونتهم التشغيلية ، ويعتمدون على حلول غير رسمية لضمان استمرارية نشاطهم.

من خلال تصريحات المبحوثين نجد ان الاقبال على المشاريع المنزلية المصغرة يعكس استجابة الافراد لظروف السوق ومتطلبات العيش ، اذ تعددت الأسباب التي تجعل هذه المشاريع خيارا جذابًا ، من بين الأسباب نجد:

- الراحة والمرونة في العمل: اذ توفر المشاريع المنزلية المصغرة بيئة عمل مريحة ومرنة ، حيث يمكن للأفراد تحديد ساعات العمل بما يتناسب مع ظروفهم الشخصية ، هذه المرونة تتيح للأفراد تحقيق توازن افضل بين العمل والحياة وتحسين جودة الحياة الوظيفية.

- نقص فرص العمل الرسمي: يشكل نقص فرص العمل في القطاع الرسمي دافعا رئيسيا لتوجه الافراد نحو القطاع غير الرسمي والمشاريع المنزلية المصغرة ، فهي وسيلة لمواجهة اثار البطالة.

- الأرباح صافية وزيادة الدخل: المشاريع المنزلية تتيح تحقيق أرباح صافية اعلى بسبب انخفاض التكاليف التشغيلية مثل الإيجارات والمواصلات.

- القضاء البطالة: تعد المشاريع المنزلية احدى اهم الحلول لتقليل البطالة ، حيث توفر فرص عمل للفئات التي تعاني من صعوبة الوصول الى السوق الرسمي ، مثل النساء والشباب.

كما تُظهر المشاريع المنزلية المصغرة دورها الفعال في معالجة البطالة من خلال توفير حلول بديلة ومبتكرة ، حيث تعتبر المشاريع المنزلية أداة لتحويل الافراد من

مستهلكين الى منتجيين ، وهذا عن طريق عدة مزايا تتميز بها المشاريع المنزلية المصغرة وهي كالآتي: [1]

- الاستقلال في العمل: تختص المشاريع الصغيرة بالأشخاص الذين لا يفضلون العمل تحت إمرة شخص اخر، ويحبون العمل بأنفسهم.
- تكوين ثروة مادية: اذا استطاع الشخص ان يدير مشروعا بنفسه صغيرا كان او كبيرا بحكمة وقدر وجهد فإنه سوف يستطيع ان يحقق ارباحا عالية، وكلما كان التسويق للمشروع افضل كلما زادت الثروة الارباح اكثر.
- تلبية حاجات الافراد: من المهم للمشاريع الصغيرة حتى لا تخسر وتغلق هو العمل باحترافية على حاجات الافراد في المجتمع، وتلبية طلباتهم وتقبل انتقادهم للمنتج او الخدمة المقدمة للتعديل عليها لترقى لأفضل مستوى مطلوب.
- مشروع مستقبلي للفرد وعائلته: حيث ان هذه المشاريع الصغيرة تفيد الفرد في ان يقوم بتشغيل ايدي عاملة قريبة عليه ومن افراد عائلته كي يقلل نسبة العاطلين عن العمل.

حسب تصريحات المبحوثين حول تفضيل البعض التعامل مع اصحاب المشاريع المنزلية ، فحسب نظرية **رأس المال الاجتماعي " لبيير بورديو "** ، تعتمد المشاريع المنزلية المصغرة بشكل كبير على العلاقات الاجتماعية والشبكات المحلية التي تؤثر على ولاء الزبائن وثقتهم ، ان أصحاب المشاريع المنزلية غالبا ما يتمتعون بتواصل مباشر مع الزبائن مما يخلق بيئة من الثقة المتبادلة ، فالزبائن يفضلون التعامل مع أصحاب المشاريع المنزلية المصغرة بسبب انهم يرونهم من مجتمعهم المحلي ، حيث يعتبرونهم افرادا مألوفين يمكن الوثوق بهم ، كما ان احد الأسباب الرئيسية لتفضيل الزبائن للمشاريع المنزلية هي انه يمكن لاصحاب المشاريع المنزلية تعديل خدماتهم او منتجاتهم للتتناسب مع احتياجات الزبائن بشكل فردي ، وهو ما يكون نادرا في المؤسسات الكبيرة ، ان هذا التبادل الاجتماعي يحقق المرونة التي تعزز شعور الزبائن بالقيمة التي يحصلون عليها مقابل الأموال التي يدفعونها.

[1] مصطفى عبد الله القضاة ، ريادة الاعمال ودعم المشروعات الصغيرة ودورها في الحد من البطالة ، المجلة الدولية لنشر والبحوث والدراسات ، المجلد الأول ، العدد العاشر ، جامعة اليرموك ، المملكة الأردنية الهاشمية ، 2020 ، ص ص 6 -7.

وفقا " **لهرم ماسلوا** " الذي يصنف الاحتياجات البشرية ، فإن الحاجات الفيزيولوجية (كالطعام والملابس) تعتبر من اهم أولويات الزبائن ، ان المشاريع المنزلية المصغرة تلبي هذه الحاجات بأسعار اقل من الشركات الكبرى بسبب انخفاض التكاليف التشغيلية ، وهذا ما يجعلها خيارا مفضلا لأفراد دوي الدخل المحدود ، ويبين الشكل **(2)** هذه الحاجات:

شكل رقم 2 سلم الحاجات

هذه الحاجات عادة ماتجعل اصحاب المشاريع المنزلية المصغرة يستعنون بها لفهم سلوك المستهلكين وبالتالي اقبال الزبائن اليهم ، حيث ان المفاهيم مثل الدوافع والشخصية ، الادراك ، التعلم ، القيم ، المعتقدات والاتجاهات والأسلوب الحياة ، تلك المفاهيم مساعدة في تفسير عملية الشراء وتوجيه الجهود التسويقية ، وتعتمد هذه الحاجات في إعلانات المشروعات المختلفة ، في محاولة لتحفيز تلك الحاجات والتأثير على المستهلك باتجاه شراء المنتجات التي تؤدي لاشباعها.[1]

- مما سبق نستنتج ان المشاريع المنزلية المصغرة في القطاع غير الرسمي تلعب دورا في الحد وتقليل من البطالة ، فقد اكد أصحاب هذه المشاريع على قدرتهم على تحقيق نجاح معتبر دون الحاجة لتدخل الحكومي ، بل عن طريق مهاراتهم الشخصية وشبكاتهم

[1] ماجدة العطية ، المرجع السابق، ص 138.

الاجتماعية وعن طريق الابداع في العمل ، وعليه يمكن القول ان هذه المشاريع توفر بدائل عن القطاع الرسمي ، وتساعد في تخفيف من أثر البطالة.

المحور الرابع: مستقبل المشروع وتأثيره الاقتصادي والاجتماعي

يبين هذا المحور كيفية تصور اصحاب المشاريع المنزلية لمستقبل اعمالهم ، ومدى تأثير العوامل القانونية (مثل فرض الضرائب ، إجراءات تنظيمية معقدة) او الدعم الحكومي على استمرارية مشاريعهم ، من خلال اجابات المبحوثين تتفاوت ادراك لأهمية القوانين الرسمية ، كما تختلف وجهات النظر حول الدعم الحكومي ومبادرة " المقاول الذاتي " ، ورغم هذه الاختلافات ، يجمع اصحاب المشاريع على وجود مخططات مستقبلية واهداف قصيرة وطويلة المدى لتطوير مشاريعهم.

تشير تصريحات المبحوثين الى ان اغلب اصحاب المشاريع المنزلية المصغرة لا يعيرون اهتماما كبيرا للقوانين الرسمية ، حيث انهم يعملون ضمن القطاع غير الرسمي دون تقيد باللوائح الحكومية ، يصرح احد المبحوثين صاحب مشروع التداول الرقمي(تأثر القوانين بشكل سلبي على مشروعي المنزلي...) [1] ، هذا التصريح يعكس واقع المشاريع المنزلية المصغرة التي تعمل خارج نطاق الرقابة الرسمية ، حيث ينظر الى القوانين على انها عائق اكثر من كونها محفزًا للتوسع ، وهذا راجع لعدة اسباب منها:

- غياب الحوافز التنظيمية ، أي ان اصحاب المشاريع المنزلية المصغرة لايشعرون بفائدة حقيقة للامتثال اللقانوني ، خاصة في ظل عدم وجود دعم مباشر او مزايا ملموسة.

- تجنب الالتزامات المالية ، مثل الضرائب.

- الحفاظ على الاستقلالية التشغيلية ، إذ يمنحهم العمل خارج الاطار القانوني حرية في التسعير والادارة وعدم التقيد بالاجراءات البيروقراطية التي قد تعيق توسعهم.

[1] مقابلة رقم 7،(10 أفريل 2025 ، نوع المشروع: التداول الرقمي).

كما ان ارتفاع مستويات الضرائب والحقوق الجمركية أدى إلى التهرب منها، ومن دفعها، إذ بدل أن تفرض على السلع المنافسة للمنتوج الوطين أو السلع الكمالية، وجهت نحو السلع واسعة الاستهلاك ، أما فيما يخص الضرائب فإن المكلف يشتكي دائما من تعقد النظام الجبائي الجزائري وعدم عدالته، و عدم استقرار قوانين الجباية إضافة الى ثقل العبء الجبائي بسبب تعدد الضرائب وارتفاع معدالته.[1]

كما إحتلت الجزائر مراتب غير جيدة ضمن مؤشر مدركات الفساد الصادر عن منظمة الشفافية الدولية، وهو ما انعكس سلبا على سري الإقتصاد الجزائري وزاد من تفاقم ظاهرة الإقتصاد الموازي.[2]

رغم ان المشاريع المنزلية المصغرة تعمل في بيئة غير رسمية ، الا ان العديد من اصحابها لديهم خطط مستقبلية لتوسيع النشاط التجاري مثل زيادة الانتاج ، وادخال منتجات جديدة ، تتماشى هذه المخططات المستقبلية مع مفهوم الاستدامة للمشاريع الصغيرة ، حيث يسعى اصحابها الى تحقيق نمو تدريجي يمكنهم من الحفاظ على الاستقلال المالي ، من خلال المقابلات ، صرحت إحدى المبحوثات صاحبة المشروع خياطة الستائر والافرشة عن رؤيتها لمستقبل المشروع قائلا (اكيد هناك خطط مستقبلية ، أغير طرق العمل ونشر مشروعي...) [3] ، يُظهر هذا التصريح كيف يمكن للمشاريع المنزلية ان تتحول تدريجيا من نطاق غيررسمي الى مشاريع اكثر استقرار وفقا للفرص والموارد المتاحة ، كما نجد انهم يركزون على توسيع قائمة المنتجات او الخدمات التي يقدمونها ، حيث يدركون ان النجاح في السوق يتطلب التنوع والابتكار المستمر ، وتحسين عروضهم استجابة لاحتياجات العملاء المتغيرة.

حسب ماجاء في تصريحات المبحوثين حول " بطاقة المقاول الذاتي " التي تعتبر احدى المبادرات الحكومية التي تهدف الى تنظيم الانشطة الاقتصادية الفردية ، خاصة

[1] نسرين حبياوي ، الاقتصاد الموازي في الجزائر:الحجم الاسباب والنتائج، جملة الدراسات المالية والمحاسبة والادراية ، العدد 06 ،المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية، الجزائر،ص 480.
[2] بودلال علي، تقييم كلي لاقتصاد غير الرسمي في الجزائر ، مقاربة نقدية لاقتصاد الخفي ، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة تلمسان، ص 44.
[3] مقابلة رقم 2،(9 أفريل 2025 ، نوع المشروع: خياطة الأفرشة والستائر).

تلك التي تعمل خارج الاطار الرسمي مثل المشاريع المنزلية المصغرة ، فبرغم من ان هذه البطاقة توفر امتيازات قانونية واقتصادية ، الا ان المبحوثين اظهروا تباينًا واضحًا في موقفهم منها ، حيث يرى البعض انها فرصة جيدة لتنظيم مشاريعهم والاستفادة من الدعم الرسمي ، بينما يعتبرها الاخرون غير ضرورية لمشاريعهم ، مفضلين الاستمرار في القطاع غير الرسمي دون تسجيل رسمي ، هذا يظهر ان المشاريع المنزلية المصغرة تعمل بشكل جيد دون الحاجة الى الاعتراف القانوني ، كما ان التسجيل كمقاول ذاتي يتطلب دفع ضرائب وهو ما يعتبره البعض عبئًا اضافيا ، بالإضافة الى التعقيدات الادراية التي قد تعيق عملهم ، وقد تباينت آراء المبحوثين حول مدى تأثير غياب الدعم الحكومي ، حيث اكد البعض ان غياب الدعم لم يكن عائقا حقيقيا امام تأسيس لمشروع منزلي او استمرار اعمالهم ، وهو ما يبين لنا ان قدرة المشروع على النجاح لا يعتمد على السياسيات الحكومية ، بل ايضا على استراتيجيات اصحاب المشاريع المصغرة في مواجهة التحديات الاقتصادية والاجتماعية.

يتفق جميع المبحوثين على ان لديهم أهدافا قريبة وبعيدة المدى ، حيث يسعون الى تحسين مشاريعهم بشكل تدريجي ، ان الأهداف قصيرة المدى تشمل زيادة المبيعات وتحسين المنتوج اكثر ، بينما تتمثل الأهداف طويلة المدى في توسيع المشروع وتحقيق الاستقرار المالي ، وهذا يبين ان أصحاب المشاريع المنزلية المصغرة يعتمدون على خطوات متدرجة لضمان نجاحهم على مدى القريب والطويل.

- يظهر تحليل هذا المحور ان أصحاب المشاريع المنزلية المصغرة لا يولون أهمية كبيرة للقوانين الرسمية ، حيث يفضلون المرونة التشغيلية التي يوفرها القطاع غير الرسمي ، رغم ذلك فإن لديهم مخططات مستقبلية لتوسيع نشاطهم ، حيث تعتمد استراتيجيتهم على التجربة الذاتية اكثر من الدعم الحكومي ، بالإضافة الى سعيهم الى تحقيق اهداف قصيرة وطويلة المدى.

المحور الخامس: الأفاق والطموحات

يبين هذا المحور آفاق المشاريع المنزلية المصغرة وطموحات أصحابها ، حيث يظهر كيفية تحقيق الاهداف المستقبلية ، الحفاظ على المكانة في السوق ، التميز عن المنافسين ، وتحديد العقبات التي تواجه هذه المشاريع.

يشير المبحوثون الى ان المشاريع المنزلية المصغرة تمثل نقطة انطلاق لتحقيق العديد من الأهداف الشخصية والمهنية ، يعتبر المشروع مؤشرا على قدرة الفرد على تجاوز تحديات البطالة ، فقد اكد معظم المبحوثين على تحقيق بعض أهدافهم من خلال المشروع المنزلي ، ففي غالب الأحيان يبدأ الافراد مشاريعهم المنزلية المصغرة لتحقيق اهداف أولية مرتبطة بتلبية الاحتياجات الأساسية مثل توفير مصدر دخل ، تقول احد المبحوثات صاحبة المشروع صناعة وبيع الورود (تمكنت من تحقيق اهدافي نوعا ما) [1] ، كما ان الحفاظ على مكانة المشروع يعد تحديا رئيسيا لاصحاب المشاريع المشاريع المنزلية ، فهم يعتمدون على استراتجيات للحفاظ على مكانتهم وضمان استمرارية نشاطهم ، من بين هذه الاستراتجيات نجد:

- تقديم خدمات او منتجات ذات جودة عالية تلبي احتياجات الزبائن.

- تعزيز التواصل مع الزبائن.

- الاستفادة من التسويق عبر وسائل التواصل الاجتماعي.

تصرح المبحوثة صاحبة المشروع صناعة الورود بقولها (أحاول دائما تحسين منتجاتي من خلال الاستماع الى ملاحظات الزبائن حتى أتمكن من البقاء في السوق) [2] ، اما فيما يخص التميز عن المشاريع فقد صرح المبحوثون ان لهم عدة طرق لتميز في السوق من خلال الابتكار والجودة ، تصرح احد المبحوثات صاحبة مشروع صناعة الحلويات (اتميز عن طريق الابداع وإيجاد أفكار جديدة...) [3] ، فالابتكار والجودة هما

[1] مقابلة رقم 5 ،(8 أفريل 2025 ، نوع المشروع: صناعة الورود).
[2] مقابلة رقم 5 ،(8 أفريل 2025 ، نوع المشروع: صناعة الورود).
[3] مقابلة رقم 9،(15 أفريل 2025 ، نوع المشروع: صناعة الحلويات).

أساسا لتفوق أصحاب المشاريع المنزلية في السوق ، فإن الافراد الذين ينخرطون في نشاط القطاع غير الرسمي مثل المشاريع المنزلية ، يطورون طرقا جديدة لتحسين جودة المنتجات والخدمات لضمان جذب الزبائن ، كما ان تميز المشاريع المنزلية غالبا ما يرتبط بفهم أصحابها للثقافة المحلية واحتياجات المجتمع ، هذا البعد الثقافي يساهم في تقديم منتجات وخدمات تلبي توقعات الزبائن بشكل خاص ، " فإن الأعمال الصغيرة غالبا ما تتمكن من إكتشاف الفرص الجديدة بشكل اسرع من اكتشافها من قبل الشركات الكبيرة ، ويعتبر الابداع من نقاط القوة الاساسية في المشاريع الصغيرة ، حيث تتمكن من انتاج منتجات جديدة ، اساليب متميزة في العمل ، ومداخل غير اعتيادية في اعمالها ، وبرغم من المحددات المالية ، فإن المشاريع الصغيرة غالبا ما تأخذ الدور القيادي في الابداع ، وذلك بسبب قربها من العميل الذي يمكنها من قراءت التغيرات في السوق ، كما انها تتميز بتركيز جهودها واهتمامها في مجال واحد ، مما يمكنها من تحقيق الميزة التنافسية عن طريق الابداع.[1]

ومن بين ما يوضحه المبحوثون ان للمشاريع المنزلية عدة عوائق قد تؤدي الى عدم نجاحها ، تصرح المبحوثة صاحبة المشروع خياطة الافرشة والستائر (من العوائق عدم انتشار وظهور السلع بشكل واسع...) [2] ، فإن بعض المشكلات ناجمة عن مشكلات يعاني منها المجتمع الذي يحتضن هذه المشروعات سواء ما يتعلق بانخفاض الناتج المحلي الإجمالي، وضعف ميل الافراد للإدخار والإستثمار، وشح الموارد المحلية ،إضافة إلى المشكلات أخرى متفرقة [3].

[1] ماجدة العطية ، المرجع السابق، ص 128.
[2] مقابلة رقم 2،(9 أفريل 2025 ، نوع المشروع: خياطة الأفرشة والستائر).
[3] صوارني غازي، ونصر الله، عبد الفتاح احمد ، المشروعات الصغيرة في فلسطين :واقع ورؤية نقدية، فلسطين،2005 ، ص 43.

ومن اهم المشكلات نذكر: [1]

- المشاكل ذات العلاقة القانونية والتشريعية: إن غياب البيئة القانونية والتشريعية لعمل المشروعات الصغيرة والمتوسطة أدى إلى عدم وضوح الرؤية تجاهها، وعدم القدرة على وضع خطط مستقبلية لتنميتها.

- مشاكل ذات العلاقة بالسوق والتسويق: تواجه المشروعات الصغيرة والمتوسطة مشاكل من حيث الضعف في الخبرة التسويقية للمنتجين.

- المشاكل المتعلقة بالتمويل: تعاني المشروعات الصغيرة والمتوسطة من تدني نسب التمويل المقدم لها، سواء كان التمويل بغرض توسيع أنشطتها أو لزيادة رأس مالها.

فبرغم من المشاكل التي يعاني منها أصحاب المشاريع المنزلية الا ان لكل واحد طموحات مستقبلية كما صرح المبحوثون ، تقول صاحبة مشروع صناعة ديكورات الحلويات (اريد توسيع مشروعي اكثر...) [2].

تُظهر معظم تصريحات المبحوثين موافقتهم حول تكوين فريق عمل مستقبلا ، مما يعكس ادراكهم لأهمية العمل الجماعي في تحسين فرص نجاح مشاريعهم ، ويعكس تحولا في طبيعة هذه المشاريع من العمل الفردي الى نموذج اكثر تعاونية ، فنجد ان أصحاب المشاريع المنزلية يتخذون قراراتهم بناءا على تفاعلهم مع الظروف الاجتماعية والاقتصادية المحيطة بهم ، وفقا لنظرية **التفاعل الرمزي** فإن العمل الجماعي يساهم في تبادل المعرفة وزيادة الخبرة ، مما يرفع كفاءة هذه المشاريع ويجعلها اكثر إستدامة ، فتكوين فريق عمل هو نتيجة للمعاني والتفاعلات التي بنوها من خلال تجاربهم في العمل المستقل ، حيث يصبح التعاون والتفاعل ضروريين لضمان استدامة المشروع ، فرغبة المبحوثين في تكوين فريق عمل ليست فقط قرارا اقتصاديا ، بل هو جزء من التفاعل الاجتماعي الذي يعزز لديهم مفهوم العمل الجماعي ، " تقوم نظرية التفاعل الرمزية على مجموعة من المسلمات حولة الفاعل الاجتماعي وهي ان الفاعل يختار وسائل لتحقيق تلك الأهداف في ذلك الموقف يتكون من موضوعات مادية والاجتماعية ، والأخير تتضمن

[1] نصر عبد الكريم، ، المنشآت الصغيرة والمتوسطة في فلسطين، معهد الأبحاث والسياسات الاقتصادية ماس، رام الله ، 2009 ، ص 88.

[2] مقابلة رقم 1،(4 أفريل 2025 ، نوع المشروع: صناعة ديكورات الحلويات).

معايير إجتماعية وقيم ثقافية " [1] ، فالفاعل الاجتماعي هو أداة للقيمة وبالتالي كان الإنسان تجسيدا لها ومصدر الإنطباعي وتقييم الذات والإجتماعي ، وبالتالي يوجه الفاعلون افعالهم نحو بعض لتحقيق الاشباع المتبادل ، واذا ما نجحت تلك العملية فإن افعالهم تصبح ثابتة وتتخذ أنماط من أدوار المكانة ، أي تشكل بنية أدوار ويمكن نظر الى هذه الأدوار من حيث توقعات البشر من بعضهم (أي من حيث المعاني والرموز) [2] ، فالعمل الجماعي في المشاريع المنزلية المصغرة ليس مجرد توزيع للمهام ، بل هو نظام يقوم على رموز الاجتماعية التي تحدد العلاقات والتوقعات بين أعضاء الفريق مثل القيم المشتركة ، لغة التواصل ، والثقة المتبادلة ، ان هذا توجه يساهم في توفير فرص عمل وتقليل من البطالة داخل المجتمعات.

- نستنتج في الأخير ان أصحاب هذه المشاريع لا يقتصرون على تحقيق اهداف قصيرة المدى ، بل يسعون الى تعزيز مكانتهم في السوق من خلال الابتكار ، تحسين جودة المنتجات ، والتفاعل المستمر مع الزبائن ، كما ان المشاريع المنزلية المصغرة تُسهم في إعادة تشكيل مفهوم ريادة الاعمال ، حيث تميل الى تجاوز النمط الفردي للعمل نحو نماذج اكثر تعاونا مثل تكوين فريق عمل ، وهو ما يفتح طموحات كثيرة للأفراد الذين يسعون لتوسيع مشاريعهم.

[1] بار الطيب ، البرامج الحوارية السياسية في الفضائيات العربية وتشكيل الفضاء العمومي الجزائري دراسة تحليلة-ميدانية- ، رسالة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه في علوم الاعلام والاتصال ، جامعة باجي مختار ، عنابة ، الجزائر ، 2017/2016 ، ص69.

[2] ايان كريب ، النظرية الاجتماعية من بارسونز الى هابرماس ، تر: محمد حسين غلوم ، سلسلة عالم المعرفة ، الكويت ، 1999 ، ص118.

2- إثبات الفرضيات

وفي الأخير ومن خلال تحليل بيانات المقابلة تم اثبات الفرضيات التالية:

- المشاريع المنزلية المصغرة تساعد في تقليل البطالة من خلال تمكين الأفراد من العمل لحسابهم الخاص.

- تساهم المشاريع المنزلية المصغرة في خلق فرص عمل من خلال توفير مصدر دخل مستدام.

- تؤدي المشاريع المنزلية المصغرة الى تحفيز الابتكار والابداع في القطاعات الصغيرة.

3- نتائج البحث

- تنوع المشاريع المنزلية المصغرة في القطاع غير الرسمي.

- إن المشاريع المنزلية المصغرة من شأنها الحد من البطالة والفقر والآفات الاجتماعية.

- زيادة عدد المشاريع المنزلية الصغيرة يؤدي الى زيادة منافسة في سوق وبالتالي تصبح قابلة للنمو.

- يتمتع الفرد صاحب المشروع المنزلي بالحرية والراحة النفسية داخل البيت لعدم وجود رقابة مباشرة ، وهو ما يبرز الشخصية والذوق والقدرات اثناء العمل.

- سهولة الحصول على مشروع ، بحيث ان كل فرد يريد ممارسة نشاط داخل هذا القطاع يمكنه إيجاد عمل ما يؤمن له عائد.

- تتميز المشاريع المنزلية المصغرة بالمرونة ، حيث تتمثل في تكيفها مع التغييرات والتحولات التي يعرفها سوق العمل ، واستجابتها لمتطلبات عدد هام من المستهلكين.

- يمكن لأصحاب المشاريع المنزلية المصغرة تحقيق اهداف قريبة وبعيدة المدى.

- المشاريع المنزلية وسيلة للعمل الجماعي والتضامن.

- تلعب العائلة دورا محوريا في دعم المشاريع المنزلية المصغرة ، سواء من خلال الدعم المعنوي والتشجيع او الدعم المادي.

- ساهمت وسائل التواصل الاجتماعي في توسيع نطاق المشاريع المنزلية المصغرة، من خلال الوصول الى شرائح واسعة من المستهلكين.

خاتمة الفصل

تظهر الدراسة الميدانية اهميتها من خلال تطبيق منهجية واضحة تهدف الى تحليل دور المشاريع المنزلية المصغرة في القطاع غير الرسمي ، تضمنت هذه الدراسة اجراءات منهجية محددة مثل استخدام المقابلات لجمع البيانات وتحليلها على ضوء الفرضيات المطروحة ، كما ركزت الدراسة على البطالين اصحاب المشاريع المنزلية المصغرة كعينة بحثية ، وتم اجراؤها في سياق مكاني وزماني لتحليل الظاهرة بشكل دقيق.

خاتمة عامة

خاتمة عامة

كختام لهذه الدراسة يتضح أن التشغيل في القطاع غير الرسمي ، وعلى رأسه المشاريع المنزلية المصغرة ، أصبح يشكل أحد الحلول الواقعية لمعضلة البطالة ، خصوصا في ظل الازمات الاقتصادية والاصلاحات الهيكلية التي قلصت من فرص العمل في القطاع الرسمي ، ونتيجة للمرحلة الإنتقالية نحو اقتصاد السوق في العديد من الدول كالجزائر ، أدت الى توجه العاطلين عن العمل نحو التشغيل غير الرسمي ، فرغم الطابع الغير المهيكل لهذا القطاع وغياب الحماية الاجتماعية والضمانات القانونية ، الا انه اتاح لعدد كبير من الفئات الهشة ، خاصة النساء والشباب ، فرصا لكسب الرزق وتحقيق حد ادنى من الاستقرار المعيشي ، ومع التحديات التي تواجهها المشاريع المنزلية المصغرة ، إلا ان الكل متفق حول مرونة هذه المشاريع وتميزها بمفهوم التضامن ، الإستقلالية ، التعايش ، وغيرها من السلوكيات التي تعبر عن تماسك الاسرة وبقائها تحت نفس الاستراتيجية امام المعوقات ، واستجابتها لدوافع الافراد التي جعلت منها وسيلة للخروج من الازمات او بدرجة اقل مخففة من حدتها ، فالعمل المنزلي ومع تنوع نشاطاته اصبح مجالا لمواجهة البطالة واندماج الفرد في عالم الشغل ، وكل هذا يتم في اطار السوق الخارج عن القانون والمنفتح على المنافسة ،إذ يبقى الهدف من ذلك هو خلق فرص عمل والحصول على عائد مالي من جهة والتمتع بمكانة اجتماعية وسط العائلة والمجتمع من جهة أخرى ، بحيث يصبح البطال فاعل اجتماعي مجسدا لفكرة المستقبل ابتكار وليس انتظار ، الأمر الذي يجعلنا نتسائل حول ماهي أهم المشاريع المنزلية المصغرة التي يمكن أن تكون محل اهتمام البطالين مستقبلا؟.

قائمة المصادر
والمراجع

المصادر والمراجع باللغة العربية:

❖ **الكتب:**

1- إبراهيم البيومي غانم، مناهج البحث وأصول التحليل في العلوم الإجتماعية ، مكتبة الشروق الدولية ، القاهرة ، مصر، 2007.

2- إبراهيم سعد الدين ، المجتمع المدني والتحول الديمقراطي في مصر ، دار قباء للطباعة والنشر ، القاهرة ، 2000.

4- ايان كريب ، النظرية الاجتماعية من بارسونز الى هابرماس ، تر: محمد حسين غلوم ، سلسلة عالم المعرفة ، الكويت ، 1999.

5- حسام الدين فياضي ، نظرية الفعل الاجتماعي عند ماكس فيبر ، مكتبة نحو علم الاجتماع التنويري ، ط1 ، 2018.

6- رفاعي احمد ، مناهج البحث العلمي ، تطبيقات إدارية واقتصادية ، دار وائل للنشر ، عمان ، 1998.

7- زيدان عبد الباقي ، علم الاجتماع المهني ، دار النهضة العربية ، القاهرة ،1978. 8- سلاطنية بلقاسم ، حسان الجيلاني ، أسس البحث العلمي ، الكتاب الأول ، ط2 ، بن عكنون ، الجزائر ، ديوان المطبوعات الجامعية ، 2009.

9- صوارني غازي، ونصر الله، عبد الفتاح احمد ، المشروعات الصغيرة في فلسطين : واقع ورؤية نقدية، فلسطين،2005.

10- طارق عبد الرؤوف عامر، اسباب و أبعاد ظاهرة البطالة وانعكاساتها على الفرد و الأسرة و المجتمع ودور الدولة في مواجهتها ، ط2 ، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع ، عمان ، 2015.

11- عاطف وليم أندراوس: الاقتصاد الظلي (المفاهيم-المكونات-الأسباب-الأثر على الموازنة العامة)، مؤسسة شباب الجامعة، الاسكندرية ، مصر، 2005.

12- عائشة التائب: النوع وعلم اجتماع العمل والمؤسسة، منظمة المرأة العربية، القاهرة، سنة 2011.

13- عبده محمد فاضل الربيعي، الخصخصة وآثارها على التنمية بالدول النامية، مكتبة مدبولي، القاهرة، الطبعة الأولى، مصر، 2004

14- فريد النجار، إدارة الأعمال الاقتصادية والعالمية .الاسكندرية :مؤسسة شباب الجامعة ، 1999.

15- ماجدة العطية ، إدارة المشروعات الصغيرة ، قسم إدارة الاعمال ، جامعة مؤتة ، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة ، الأردن ، 2009.

16- نصر عبد الكريم، ، المنشآت الصغيرة والمتوسطة في فلسطين، معهد الأبحاث والسياسات الاقتصادية ، ماس، رام الله ، 2009.

- **كتب مترجمة:**

1- هرلمبس وهولبرن :سوسيولوجيا الثقافة والهوية ، تر: حاتم حميد محسن، دار كيوان للطباعة والنشر، ط1 ، سوريا،2010.

❖ **الأطروحات والمذكرات:**

أ- اطروحات الدكتوراه:

1- بار الطيب ، البرامج الحوارية السياسية في الفضائيات العربية وتشكيل الفضاء العمومي الجزائري دراسة تحليلة-ميدانية- ، رسالة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه في علوم الاعلام والاتصال ، جامعة باجي مختار ، عنابة ، الجزائر ، 2017/2016.

2- بودلال علي، تقييم كلي لاقتصاد غير الرسمي في الجزائر ، مقاربة نقدية لاقتصاد الخفي ، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة تلمسان، 2007.

3- بوزيدي سليمان ، الحراك الاجتماعي للعاملين في القطاع غير الرسمي في المجتمع الجزائري ، اطروحة لنيل شهادة دكتوراه علوم في علم الاجتماع ، تخصص علم

الاجتماع الحضري ، كلية العلوم الاجتماعية ، جامعة وهران -2- محمد بن احمد ، 2019/2018.

4- حجاز سعود، الشباب والبطالة في مجتمع الجزائري- اطروحة لنيل شهادة دكتورا في عدم الإتباع بكلية العلوم الانسانية ولاجتماعية، قسم علم الاجتماع ، جامعة الجزائر ، 2012./2011

5- - دحماني رضا ، بن ربيحة محمد ، سوق العمل بين حتميات التشغيل غير الرسمي وتحديات سوق العمل في الجزائر ، اليوم دراسي لطلبة الدكتوراه ، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ، جامعة الجزائر 3 ، سنة 2017.

ب- رسائل الماجستير:

1- أسرج حسين عبد المطلب ، انعكاسات القطاع غير الرسمي على الاقتصاد المصري ، رسالة ماجستير ، ورقة بحثية مقدمة الى وزارة الصناعة والتجارة الخارجية ، معهد التخطيط القومي ، مصر ، 2010.

1- بوزيدي سليمان ، ظاهرة الشباب والانشطة الاقتصادية غير الرسمية في المدينة ، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في علم الاجتماع ، تخصص مدن ثقافات ومجتمع في الجزائر ، كلية العلوم الاجتماعية ، جامعة وهران ، 2012/2011.

2- حياة برحمون ، الإقتصاد غير الرسمي وأثره على اقتصاديات الدول النامية ، مذكرة لنيل شهادة ماجستير ، جامعة بومرداس ، السنة الجامعية 2009-2010.

2- وداد عبد العالي، دور السياسات التشغيل في مكافحة البطالة في الجزائر، مذكرة لنيل شهادة الماجيستر في العلوم السياسية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، جامعة جيلالي بونعامة، خميس بونعامة، الجزائر، 2017-2018.

ج- مذكرة ماستر:

1- دوبي بونوة صورية ، عمل المرأة في القطاع غير الرسمي ، مذكرة لنيل شهادة ماستر تخصص علم الاجتماع تنظيم وعمل ، كلية العلوم الاجتماعية شعبة علم الاجتماع ، جامعة عبد الحميد بن باديس ، مستغانم ، 2019/2018.

❖ **المجلات:**

1- بثينة توفيق الرحب ، أمال عبد الرحيم ، البطالة والسلوك المنحرف ، دراسة اجتماعية ميدانية في سجون دمشق – مجلة شئون اجتماعية – الإمارات الشارقة – جمعية الشؤون الاجتماعية ع 74، دون تاريخ.

2- بلحاجي خديجة ، قلش عبد الله ، دور الأنشطة الاقتصادية المنزلية في مواجهة أزمة جائحة كوفيد- في الجزائر ، المجلد 03 ، العدد01 ، ديسمبر 2020.

3- بودلال علي، شعيب بغداد، اشكالية الاقتصاد غير الرسمي والعوامل التي تساعد على توسيع وقعته وأثره على الاقتصاد الجزائري، ملتقى السياسات الاقتصادية "واقع وآفاق"، جامعة أبو بكر بلقايد تلمسان، الجزائر، 29-30 نوفمبر.2004

4- بن موسى كمال، براغ محمد، "ظاهرة الاقتصاد غير الرسمي: أسبابه وآثاره"، المجلة الجزائرية للعولمة والسياسات الاقتصادية، المجلد 4 ، العدد 1، جامعة الجزائر 1، 2013.

5- تميمي، ارشد فؤاد مجيد ،مدى مساهمة المشروعات الصغيرة في اتساع وعمق الاقتصاد الأردني ،مجلد مؤتمر الاقتصاد السابع ،جامعة اليرموك ،.2007

6- حطيري مرفت السيد ، التدخل المهني باستخدام النموذج الحياة من منظور الممارسة العامة للخدمة الاجتماعية وتمكين الام من مواجهة الاثار السلبة المترتبة على مرض طفلها بالسرطان ، بحث منشور بمجلة الدراسات في الخدمة الاجتماعية والعلوم الانسانية ، العدد18 ، الجزء الاول ، كلية الخدمة الاجتماعية ، جامعة حلوان ، 2005.

7- حيان سلمان، اقتصاد الظل أو الاقتصاد الخفي، جمعية العلوم الاقتصادية السورية، خميس خليل ، مساهمة القطاع العام والقطاع الخاص في التنمية الوطنية في الجزائر ، جامعة ورقلة ، الجزائر ، العدد 9 ، 2011.

8- صويلح ، مي غنام حمد سعود ، دور وزارة الشؤون الاجتماعية في تمكين المرأة من خلال إدارة مشروعات صغيرة بدولة الكويت ، مجلة البحث العلمي في التربية ، المجلد 22 ، العدد1، 2021.

9- عبد الله صابر عبد الحميد، التفسيرات النظرية للتكيف الاجتماعي للأفراد مجلة البحوث والدراسات ودول حوض النيل ، المجلد8، العدد 2، أكتور.2024

10- عطية ، اشراف ابراهيم ، واقع المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد المصري تحديات العمل واليات المواجهة ، مجلة العلوم القانونية والاقتصادية ، جامعة عين الشمس ، مجلد 63 ، العدد1 ، .2021

11- عقبة نصيرة، مجدولين دهينة، الاقتصاد غير الرسمي في القطاع المصرفي الجزائري (الآثار وطرق المواجهة)، ملتقى الاقتصاد غير الرسمي في الجزائر، (الآثار وسبل الترويض)، المركز الجامعي "مولاي الطاهر" سعيدة، الجزائر، 20-21 نوفمبر 2007.

12- فيتوتانزي، الاقتصاد السري -أسباب هذه الظاهر العلمية وأثرها- ، مجلة التمويل والتنمية ، العدد 11 ، نوفمبر .1981

13- قشار محمد ، مجلة الواحات للبحوث و الدراسات، المجلد 10 ، العدد 2 ، 2017.

14- مجلس الأعلى للشباب والرياضة : الإدارة المركزية للبحوث الشبابية والرياضية ، بطالة الشباب وعمالة الناشئة وآثارهما على التنمية ، الجزء الأول ، 1993.

15- مصطفى عبد الله القضاة ، ريادة الاعمال ودعم المشروعات الصغيرة ودورها في الحد من البطالة ، المجلة الدولية لنشر والبحوث والدراسات ، المجلد الأول ، العدد العاشر ، جامعة اليرموك ، المملكة الأردنية الهاشمية ، 2020.

16- موسوس مغنية ، ضبط الاقتصاد غير الرسمي في الجزائر لزيادة إيرادات الخزينة العامة ، مجلة الاقتصاد والمالية ، العدد 2، المجلد4 ، جامعة الشلف ، 2018.

17- ناجية حسن الغرياني ، ناهد محمود الحجاجي ، أهمية المشروعات الصغيرة ودورها في تمكين المرأة ، مجلة جامعة السلام الدولية ، العدد الثاني عشر ، مارس 2022.

18- نسرين حيياوي ، الاقتصاد الموازي في الجزائر:الحجم الاسباب والنتائج، جملة الدراسات المالية والمحاسبة والادراية ، العدد 06 ،المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية، الجزائر، دون تاريخ.

19- هشام علي الشنطاوي ، دور مواقع التواصل الاجتماعي في تنمية وتوطين الموارد البشرية ، مجلة البحوث الاقتصادية المتقدمة ، المجلد 5 ، العدد2 ، جوان 2020 .

20- والي فاطمة ، بن شلاط مصطفى ، طبيعة العلاقة بين الاقتصاد غير الرسمي والفقر في الجزائر، مجلة اقتصاديات المال والأعمال ، العدد4 ، جامعة ميلة ، 2017.

21- وليد رشاد ، مفهوم رأس المال الاجتماع مدرس علم الاجتماع، قسم بحوث الاتصال الجماهيري والثقافة، المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية ، المجلة الاجتماعية القومية، المجلد الثاني والخمسون، العدد الأول، يناير 2015.

22- يوسف تمار ، الأخطاء المنهجية في الدراسات الاستطلاعية ، المجلة الجزائرية لبحوث الاعلام والرأي العام ، المجلد 6 ، العدد01 ، ، جامعة الجزائر03 ، جوان 2023.

23- يوسف بودلة ، حمزة كواديك لاقتصاد غير الرسمي في الجزائر وإشكالية دمج أنشطته في قنوات الاقتصاد الرسمي – دراسة تحليلية ، مجلة علمية دولية محكمة متخصصة في الميدان الاقتصادي ، العدد 03 ، 2018.

❖ **الملتقيات والمؤتمرات الدولية:**

1- عبد الفتّاح عفيفي، رؤية سيكولوجية للشباب لمشكلة البطالة بين خريجي الجامعات والمعاهد العليا، المؤتمر العلمي الثالث لكلية الخدمة الاجتماعية بالفيوم، جامعة القاهرة بعنوان "الخدمة الاجتماعية في الوطن العربي لآفاق المستقبل" ، 1990.

❖ **المراجع باللغة الأجنبية:**

1- Philippe ADAIR : Production et financement du secteur informel urbain en Algérie: enjeux et méthodes, Revue économie et management , Université de Tlemcen, n° 01, mars 2002.

❖ **المواقع:**

1- https://bunean.com , 12:30 ,8/04/2025.

2- https://mawdoo3.com/ , 16 /03/2025, 10:00.

3- https://hrdiscussion.com. 12,00 ،14/4/2025.

4- https://www.djazairess.com/elhayat/17 , 14 :00 , 10/03/2025.

5- www.investopedia.com, 12 :00, 10/04/2025.

6- https://interieur.gov.dz ,19/05/2025,18 :00.

7- https://grameenbank.org.bd, 23/06/2025,11:30.

قائمة الأعلام

❖ **قائمة الأعلام:**

1- إيزدور ماري أوغست فرانسوا كزافييه كونت ، ولد سنة 19 يناير 1798 ، وتوفي في 5 سبتمبر 1857 ، وهو عالم اجتماع وفيلسوف اجتماعي فرنسي ، ويعد الاب والمؤسس للفلسفة الوضعية.

2- بيير بورديو ولد سنة 1 اوت 1930 ، وتوفي في 23 يناير 2002 ، وهو عالم اجتماع فرنسي ، احد الفاعلين الأساسيين بالحياة الثقافية والفكرية بفرنسا ، وابرز المراجع العالمية في علم الاجتماع المعاصر.

3- ماكس فيبر ولد في 21 أبريل 1864 بروسيا(ألمانيا) وتوفي في 14 يونيو 1920 ، كان عالم اجتماع ألمانيا وخبيرا في الاقتصاد والسياسة ، اشتهر بأطروحته حول الأخلاق البروتستانتية ، وأفكاره حول البيروقراطية.

4- جيمس صموئيل كوليمان ولد سنة 12 مايو 1925 وتوفي في 25 مارس 1995، وهو عالم اجتماع امريكي ومنظر وباحث تجريبي كان مكانه الرئيسي في جامعة شيكاغو ، كان من أوائل من استخدموا مصطلح " رأس المال الاجتماعي".

الملاحق

جامعة بلحاج بوشعيب -عين تموشنت-

قسم العلوم الاجتماعية

دليل المقابلة بحث بعنوان:

" مساهمة القطاع غير الرسمي في خلق فرص العمل (المشاريع المنزلية المصغرة) نموذجا "

- دراسة ميدانية بولاية عين تموشنت -

في اطار تحضير مذكرة تخرج ماستر الموسومة بمساهمة القطاع غير الرسمي في خلق فرص عمل (المشاريع المنزلية المصغرة) نموذجا ، نضع بين ايديكم الأسئلة المقابلة الاتية ، إذ نحيطكم علما بأن هذه البيانات والمعلومات لا يتجاوز استعمالها البحث العلمي وسنتعامل معها بسرية تامة ، ثقتي فيكم كبيرة وشكرا.

الموسم الجامعي 2025/2024

مقابلة رقم: التاريخ:

1- البيانات الشخصية:

- السن:
- الجنس:
- حالة المدنية:
- المستوى التعليمي:
- التكوين:
- الشهادة المتحصل عليها:
- مدة البطالة:
- نوع العمل المنزلي(مثلا خياطة، اعمال يدوية ، الطباعة...):

❖ **المحور الأول: بداية وفكرة المشروع**

1. متى بدأت مشروعك المنزلي؟
2. كيف تم تجسيد المشروع (المراحل)؟
3. ماهي الاسباب الرئيسية التي دفعتك لبدء مشروع منزلي؟
4. ماهي أسباب اختيارك لهذا المشروع دون الخيارات الاخرى؟ وهل كان ذلك بمبادرة فردية منك ام نتيجة لظروف قهرية؟
5. كيف تمكنت من توفير رأس المال الاولي لمشروعك المنزلي؟ وماهي مصادر التمويل التي إعتمدت عليها؟
6. من ساعدك عند انطلاقه؟
7. كيف قمت باكتساب خبرات ومهارات هذا المشروع؟

❖ **المحور الثاني: تحديات وعوائق التنفيذ**

1. ماهي الأدوات وتقنيات التي ساعدتك في تحسين وإشهار مشروعك؟
2. كيف تؤثر العقبات الاجتماعية والثقافية (مثل النظرة المجتمعية ، التقاليد ، القيود الاجتماعية) على نجاح مشروعك؟ وكيف تعاملت معها؟
3. ماهي ابرز الصعوبات التي واجهتها عند تأسيس مشروعك؟
4. هل يمثل مشروعك مصدر الدخل الاساسي ام دخلا اضافيا لك؟
5. هل تجد صعوبة في تغطية تكاليف مشروعك او تمويله؟
6. كيف تحافظ على مكانة مشروعك في السوق الرسمية؟
7. كيف يتم الوصول والتواصل مع الزبائن؟
8. كيف يمكن تنظيم ظروف العمل بينك وبين الزبائن؟
9. كيف يمكن تجاوز اهم التحديات التي قد تعترض مشروعك المنزلي مع الزبائن؟
10. كيف ترى سوق المنافسة في العمل؟

❖ **المحور الثالث: دور المشاريع المنزلية المصغرة في الحد من البطالة**

1. كيف يمكن للمشاريع المنزلية ان تدعم المبادرات الفردية والحد من البطالة؟
2. إذا أتيحت لك فرصة عمل رسمي في القطاع الحكومي ، هل ستتخلى عن مشروعك؟ وضح بدقة.
3. هل ترى ان المشاريع المنزلية توفر نفس مزايا (دخل ومكانة) مثل وظائف حكومية أم أنها تبقى مجرد حلول مؤقتة؟
4. هل فكرت في تحويل مشروعك المنزلي الى عمل رسمي مسجل لدى الجهات المختصة؟ ولماذا؟
5. ماهي الاسباب التي تؤدي للإقبال على المشاريع المنزلية؟
6. في رأيك لماذا يفضل البعض (الزبائن) التعامل مع اصحاب المشاريع المنزلية المصغرة؟

❖ **المحورالرابع: مستقبل المشروع وتأثيره الاقتصادي والاجتماعي**

1. ما تأثير وجود القوانين وغيابها على مشروعك المنزلي؟
2. هل " لمشروعك " خطط مستقبلية وكيف ذلك؟
3. هل غياب الدعم الرسمي للدولة لمثل هذه مشاريع يؤثر فيك؟
4. ما رأيك في مبادرة " بطاقة المقاول الذاتي " التي وضعتها الدولة؟ وهل تجدها مفيدة لمشروعك؟
5. هل تركز على تحقيق اهداف على المدى القريب ام تسعى وراء طموحات طويلة الامد؟

❖ **المحور الخامس: الافاق والطموحات**

1. هل تمكنت من تحقيق اهدافك من خلال هذا المشروع؟
2. كيف يمكن لأصحاب المشاريع المنزلية المصغرة المحافظة على مكانتهم في السوق الرسمية؟

3. كيف يمكن التميُز عن المشاريع المماثلة لمشروعك؟
4. ماهي اهم العوائق التي يمكن أن تؤدي الى عدم نجاح أي مشروع منزلي؟
5. ماهي طموحاتك المستقبلية؟
6. هل يمكن ان يكون معك فريق عمل مستقبلا في هذا المشروع؟

صور لبعض المشاريع المنزلية المصغرة:

اسم المشروع	الصورة
• **رقم العينة: 04** • **الجنس: انثى** • **اسم المشروع: الطباعة الحرارية على القماش والبلاستيك**	

• العينة رقم :03 • الجنس: أنثى • اسم المشروع:تركيب وتجميل الاظافر لليدين	
• العينة رقم:02 • الجنس: انثى • اسم المشروع: خياطة الأفرشة والستائر	

ملخص الدراسة

الملخص:

هدف بحثنا الموسوم بعنوان " مساهمة القطاع غير الرسمي في خلق فرص عمل (المشاريع المنزلية المصغرة)نموذجا الى إبراز أهمية وتعزيز دور المشاريع المنزلية المصغرة في خلق فرص عمل وكخيار لتخفيف أثار البطالة ، وقد إعتمدنا على المنهج الوصفي التحليلي ، وتم إستخدام تقنية المقابلة كأداة للدراسة.

خلصت دراستنا الى أن القطاع غير الرسمي يمتلك قدرة مجتمعية على امتصاص البطالة ، وذلك عبر توفير فرص عمل للأفراد خارج دائرة العمل المنظم ، نتيجة لبروز المشاريع المنزلية المصغرة ، كنموذج إجتماعي مرن وكاستجابة مجتمعية مبتكرة ، تساهم في التماسك الاجتماعي وتحقيق الإستقرار الإقصادي والإجتماعي.

الكلمات المفتاحية: القطاع غير الرسمي ، المشاريع المنزلية المصغرة ، العمل ، البطالة.

Abstract:

The objective of our research, entitled "The Contribution of the Informal Sector in Job Creation: A Case Study of Small Home-Based Enterprises", is to highlight the importance and promote the role of small home-based enterprises in creating job opportunities, as an option to mitigate the effects of unemployment.

We adopted a descriptive-analytical approach, and used interviews as the main data collection tool.

Our study concluded that the informal sector has a societal capacity to absorb unemployment by providing job opportunities outside the formal labor market. This is due to the emergence of small home-based enterprises, which represent a flexible social model and an innovative community response. These enterprises

contribute to social cohesion and promote economic and social stability

Keywords: Informal sector, microenterprise, employment, unemployment.